E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1995/INF/1
17 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاقتصاد العالمي في مطلع عام ١٩٩٥:

الانتعاش العالمي ينتشر، والتضخم يتقلص، إلا أنهما يخلفان وراءهما مشاكل البطالة*

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	موجز تنفيذي	١-١٣	٢
	السمات الرئيسية للصورة الشاملة للاقتصاد العالمي	٥-١٣	٢
ثانيا -	التحسن المحدود في مجال العمالة الذي حققه الانتعاش الاقتصادي العالمي	١٤-٢٤	٥
ثالثا -	قوة التجارة الدولية وأسعار السلع الأساسية	٢٥-٣٠	٨
رابعا -	الحالة الاقتصادية في العالم ومنظوراتها	٣١-٩١	١٠
ألف -	الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٣٢-٥٠	١٠
باء -	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٥١-٦١	١٥
جيم -	اقتصادات البلدان النامية	٦٢-٩١	١٧
١ -	امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦٤-٦٩	١٨
٢ -	افريقيا	٧٠-٧٥	١٩
٣ -	جنوب وشرق آسيا	٧٦-٨٠	٢١
٤ -	الصين	٨١-٨٤	٢٢
٥ -	غرب آسيا ومنطقة البحر المتوسط	٨٥-٩١	٢٣
مرفق - جداول			٢٧

* تستند هذه المذكرة الى معلومات توفرت للأمانة العامة للأمم المتحدة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وتتضمن معلومات وردت من اللجان الاقليمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتستند الاسقاطات المدرجة في هذا التقرير الى عمليات أجريت لمجموعة مترابطة من نماذج واسعة النطاق تشمل ما يزيد على ٧٠ بلدا يحتفظ بها فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية (مشروع لينك)، الكائن مقره في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

وقد قربت التنبؤات الى أقرب ربع نقطة مئوية في الجداول وفي النص ووضعت في شكل كسور اعتيادية؛ وقربت التقديرات المتعلقة بالأداء في الوقت الراهن وفي الماضي الى أقرب عُشر نقطة مئوية ووضعت في شكل كسور عشرية.

../..
070295 060295 95-01451

9501451

أولا - موجز تنفيذي

١ - يبدأ الاقتصاد العالمي عام ١٩٩٥ بانتعاش واسع النطاق لا يزال يدهش المراقبين في قوته وعمقه. فقد زاد عدد البلدان التي شهدت نموا اقتصاديا قويا أو متسارعا ووفر طلبها على الواردات حافزا كبيرا للعديد من شركائها التجاريين. غير أن الأداء الاقتصادي لا يزال متفاوتا، فلم يحدث بعد نمو في الناتج في معظم بلدان أفريقيا ولا يزال الانتاج في العديد من الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال يعاني من انكماشات كلية كبيرة.

٢ - وبدأ الاستثمار يستجيب لهذه الحالة الأكثر نشاطا وأصبح مصدرا جديدا هاما للطلب في عدة بلدان، في حين يبشر بمزيد من النمو في مجال القدرة والانتاجية في السنوات المقبلة. وعلاوة على ذلك، فإن درجة التضخم التي تلاحظ الآن هي بوجه عام أدنى من درجة التضخم التي تقترن عادة بالمعدلات الجارية لنمو الناتج أو للوضع الحالي في الدورة التجارية.

٣ - وفي ميدان السياسات، ونظرا لعدم تطبيق حوافز ضريبية فورية في معظم الحالات لانتشال الاقتصادات من الانتكاس، فإن التوقف في تخفيض أوجه العجز المالي الذي سببه الانتكاس يعتبر على نطاق واسع أنه مجرد توقف. وفي معظم البلدان، يبدو أن الحملات الجديدة التي تشن لأغراض التثبيت المالي تحتل أماكن بارزة في خطة السياسة العامة. وتحولت السياسة النقدية في بلدان العملات الرئيسية تحولا كبيرا من الشعور بالقلق بشأن الانتكاس الى التخوف من حدوث تضخم محتمل؛ ولكن ، وبوجه عام، فإن اتخاذ موقف نقدي حكيم هو مرة أخرى الخيار المفضل لدى مقرري السياسات.

٤ - ولذلك هناك تقارب واسع النطاق في المواقف المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي في أنحاء العالم؛ بيد أن هناك تحديات اقتصادية واجتماعية لا ينتظر أن توجد هذه السياسات لها حلا. وبوجه خاص، فإن مشاكل البطالة والعمالة الناقصة التي اتسمت بالحدة حتى قبل بدء الانتكاس لن يقضى عليها خلال المرحلة التوسعية من الدورة العالمية. وبعبارة أخرى، فعلى الرغم من أن الانتعاش يخفض من إجمالي معدلات البطالة، فإنه مع ذلك سيترك وراءه مشاكل كبيرة في مجال العمالة في العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية والمارة بمرحلة انتقال.

السمات الرئيسية للصورة الشاملة للاقتصاد العالمي

٥ - يدخل العالم النصف الثاني من التسعينات بأقوى أداء اقتصادي للعقد حتى الآن. فنسبة النمو البالغة ٢,٢ في المائة في الناتج العالمي الاجمالي المقدرة لعام ١٩٩٤ والنسبة البالغة ٣ في المائة المتوقعة لعام ١٩٩٥ تعنيان أن العالم بدأ ينتشل نفسه من معدلات النمو التي طغى عليها الانتكاس في أوائل التسعينات (انظر الجدول)[1]. كذلك ارتفع نمو التجارة العالمية: فقد تحققت نسبة نمو قدرها ٧ في المائة في عام ١٩٩٤، وأن

احتمال تكرار هذا النمو في عام ١٩٩٥ معناه استعادة التجارة لحيوية نمو لم تشهدها منذ أواخر الثمانينات (انظر المرفق، الجدول ألف - ٧).

نمو الاقتصاد العالمي، ١٩٨١-١٩٩٥
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨١-١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الناتج العالمي	٢,٨	٠,٤	٠,٧	١,٢	٢,٢	٣
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٢,٨	٠,٨	١,٥	١,١	٢,٦	٢ ٣/٤
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	٢,٠	-٨,٨	-١٥,٦	-٨,٦	-١٠,٣[أ]	- ٥[أ]
البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نموا	٣,١ ٢,٠	٣,٤ ١,٣	٤,٩ ٣,١	٥,١ ٢,٩	٤,٨ ٣,٣	٥ ١/٢ ٤
التجارة العالمية[ب]	٤,٦	٥,١	٦,٠	٣,٩	٧,١	٧
بنود تذكيرية						
نصيب الفرد من الناتج العالمي	١,٠	-١,٢	-٠,٨	-٠,٤	٠,٧	١ ١/٤
الناتج العالمي مرجحا بأسعار الصرف لمعادلات القوة الشرائية[ج]	٣,٣	١,٤	٢,٥	٣,١	٣,٨	٤ ١/٤

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

ملاحظة: البيانات المتعلقة بعام ١٩٩٤ هي تقديرات أولية، أما بالنسبة لعام ١٩٩٥ فهي تنبؤات، استنادا الى مشروع لينك.

(أ) تستند التقديرات المتعلقة بعام ١٩٩٤ الى بيانات رسمية، وهي بيانات تشير، بالنسبة للدول التي خلفت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بوجه خاص، الى حدوث انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي يفوق كثيرا الانخفاض المعتقد. وتفترض التنبؤات المتعلقة بعام ١٩٩٥ استمرار الممارسات المحاسبية الوطنية القائمة ومن ثم فينبغي تفسيرها أيضا بأنها تمثل اتجاها نزوليا في الأداء المتوقع فعلا.

(ب) متوسط معدل نمو حجم الصادرات والواردات العالمية، باستثناء صادرات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال (نظرا لعدم توفر معلومات كافية بشأن تجارتها في السنوات الأخيرة).

(ج) في ضوء الآراء المختلفة في دوائر الاقتصاد بشأن أفضل السبل لمقارنة حجم الاقتصادات الوطنية، يظهر نمو الناتج العالمي هنا باستخدام مقياس بديل للحجم النسبي، وهو مقياس يستند الى معادلات القوة الشرائية بدلا من أسعار الصرف، حسب "Penn World Tables, Mark 5.5".

٦ - ويعكس النمو المتسارع للاقتصاد العالمي الى حد بعيد اتساع نطاق انتعاش الدورة التجارية ليشمل عددا متزايدا من الاقتصادات الصناعية. وقد ظل النمو الاقتصادي في البلدان النامية قويا حيث بلغ حوالي ٥ في المائة وأصبح أوسع نطاقا، في حين خفت حدة الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان المارة بمرحلة انتقال من الاقتصادات المخططة مركزيا الى الاقتصادات السوقية أو بدأ فيها الناتج في الازدياد مرة أخرى.

٧ - ولم يشمل الانتعاش جميع البلدان بعد. وربما لا يزال الناتج المحلي الاجمالي آخذا في الانكماش بوجه عام في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، كما هو وارد في الجدول[٢]، وهو في حالة انخفاض أيضا في البلـــدان التي تخوض نزاعات مسلحة. ولا يزال اجمالي معدل النمو في أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٧ بلدا - ومعظمها في افريقيا - أقل من متوسط البلدان النامية، على الرغم من أن هذا الفرق قد تناقص قليلا، ويرجع ذلك بدرجة رئيسية الى زيادة النشاط في الاقتصادات الآسيوية في هذه المجموعة.

٨ - وقد أحرز تقدم كبير على جبهة التضخم. فقد انخفضت معدلات التضخم في معظم الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال، وكان هذا الانخفاض مثيرا للغاية في بعض الحالات. أما في الاقتصادات الصناعية، فقد ظل الانتعاش مصحوبا حتى الآن بتضخم منخفض ومتابطئ. وفيما يتعلق بمعدل الزيادة في أسعار المستهلك في عام ١٩٩٥ بالنسبة للمجموعة ككل (يبلغ ٢½ في المائة حسب التنبؤات) من المرجح أن يظل كما كان عليه في عام ١٩٩٤ تقريبا (يقدر بنسبة ٢,٣ في المائة) ولا يزال هذا هو أدنى معدل تضخم إجمالي تقريبا خلال ما يقرب من عقد. وعلى الرغم من أن الزيادة التي طرأت على عائدات السندات وغيرها من الصكوك المالية خلال عام ١٩٩٤ تدل على وجود قلق عميق بشأن احتمالات التضخم في الأسواق المالية، فإن أكثرية الأدلة تشير في معظمها الى احتمال حدوث زيادة طفيفة في التضخم خلال عام ١٩٩٥. وفي حقيقة الأمر، فإن الزيادات السنوية المتوقعة في أسعار المستهلك بالنسبة لعام ١٩٩٥ في البلدان الصناعية الرئيسية السبعة تتراوح بين ½١ في المائة في اليابان وما يقل عن ٤ في المائة في ايطاليا (انظر المرفق، الجدول ألف - ٤)[٣].

٩ - وأصبح محللو السياسات في جميع أنحاء العالم أرهف حسا إزاء الحاجة الى التغلب على التضخم والسيطرة عليه كما صارت الحكومات تحقق نجاحا متزايدا في هذا المجال. وهكذا غدت السلطات النقدية في معظم الاقتصادات الصناعية التي تشهد انتعاشا تركز على كبح نمو الطلب للحيلولة دون بدء دورات تضخمية جديدة يصبح كبح جماحها، بعد انطلاقها، باهظ التكلفة. كذلك، فإن السلطات المسؤولة عن الميزانيات تركز بوجه عام على خفض حجم العجز في الميزانيات الحكومية.

١٠ - كذلك سعى مقررو السياسة الى دفع نمو الانتاجية ، بكبح جماح الزيادات التي تطرأ على تكاليف الانتاج - وبالتالي التضخم - وبزيادة نمو الدخل القومي. واستهدفت استراتيجية رئيسية في السنوات الأخيرة حفز التنافس من خلال تحرير التجارة والتحويل الى القطاع الخاص. ويبدو أن الشركات في أجزاء

عديدة من العالم تعد العدة لمواجهة التحدي المتمثل في التنافس، إذ أن الاستثمار الخاص في ازدياد، مما يعكس أيضا ثقة متجددة في مستقبل الاقتصاد.

١١ - وتوافرت مؤخرا لتلك الثقة دفعة اضافية عندما بدأت عملية التصديق على الاتفاقات المبرمة في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تتسارع بموافقة كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاق التجارة. وبهذا فإن الحكومات أصبحت تقبل بصورة متزايدة التحدي المتمثل في تخفيض الحواجز أمام المنافسة الأجنبية في أسواقها المحلية لتصبح أكثر انتاجية ولتسنح لها فرصة أفضل للمنافسة في الأسواق الخارجية.

١٢ - بيد أن التجارة لا تزال موضوعا حساسا من الناحية السياسية في معظم البلدان. فلا يزال التفاوض حول الكثير من المسائل مطلوبا على المستوى المتعدد الأطراف وسيبرز بالتأكيد عدد لا يحصى من المنازعات الفردية وستتعين تسويتها وفقا لـ "قواعد اللعبة" المتفق عليها والقابلة للانفاذ. وعليه فمن المهم بوجه خاص أن تخرج منظمة التجارة العالمية الى حيز الوجود في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ كما هو متوخى في اتفاق جولة أوروغواي المنشئ لهذه المنظمة.

١٣ - أما بالنسبة للجهات التي تشارك بنجاح في الديناميات الجديدة للاقتصاد العالمي، فإن الاحتمالات مشجعة للغايـــة. ومع ذلك، وكما يتأكد من استمرار النمو المنخفض للناتج في أفريقيا (انظر المرفق، الجدول ألف - ٦)، لا يزال يتعين على العديد من الاقتصادات الوطنية أن تشارك فيها. علاوة على ذلك، يبدو أنه لا يزال يتعين أن تشمل فئات كبيرة من الناس - ومنها على وجه الخصوص العاطلون الكثيرون - حتى في البلدان التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل.

ثانيا - التحسن المحدود في مجال العمالة الذي حققه الانتعاش الاقتصادي العالمي

١٤ - من بين البلدان الصناعية، فإن البلدان التي شهدت التحسن الدوري قبل غيرها، هي التي أحرزت بطبيعة الحال، أكبر تقدم في تخفيض نسبة البطالة. وبحلول عام ١٩٩٥، يتوقع أن تشهد جميع الاقتصادات الرئيسية (باستثناء اليابان، التي بدأت انتعاشها في النصف الثاني من عام ١٩٩٤) إنخفاضا في معدل البطالة فيها (انظر المرفق، الجدول ألف - ٣). ويتوقع أيضا انخفاض معدلات البطالة في الاقتصادات الصناعية الصغيرة، باستثناء أسبانيا وأيرلندا والبرتغال واليونان. وبصورة نموذجية، هناك فارق زمني بين بداية الانتعاش وبداية انخفاض معدل البطالة؛ غير أن المكاسب في مجال العمالة استغرقت في الدورة الحالية وقتا طويلا بصورة غير عادية الى أن برزت للعيان، إذ كان الانتعاش بطيئا أو متوقفا بشكل غير عادي في بعض البلدان.

١٥ - بيد أنه حتى بعد هذه التحسنات وما تلاها في المعدلات الاجمالية للعمالة، ستظل هناك مشاكل كبيرة للبطالة ذات طبيعة هيكلية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ظلت حصة الاستغناء المؤقت عن العمال في المجموع الكلي لفقدان الوظائف تنخفض لأكثر من ٢٥ عاما، مما يعني أن العودة إلى العمل أصبحت تقتضي بصورة متزايدة البحث عن وظيفة جديدة. وهذا البحث يمكن أن يكون شاغلا محفوفا بعدم التيقن ومسببا للقلق. وفي مرحلة الانتعاش الحالية، يبدو أن العمال ذوي المهارة المنخفضة وشبه المهرة، وخصوصا العمال الذكور الأكبر سنا، يجابهون صعوبة أكبر نسبيا في العودة إلى الالتحاق بالعمل في وظائف منتظمة وتفرغية مماثلة لوظائفهم السابقة. ومن أسباب ذلك عدم التوافق المتزايد بين المهارات الموجودة واحتياجات الوظائف الجديدة. وبالاضافة إلى ذلك، لا يزال التباين قائما بصورة ملحوظة بين معدلات بطالة الفئات الاجتماعية المختلفة. كما أن نسبة أعداد أفراد فئات الأقليات المحرومة، وخصوصا الذكور، الذين يخرجون من نطاق القوة العاملة بصفة دائمة آخذة في التزايد. وحتى في حالة التوظف، فإن الأفراد المنتمين إلى الفئات المحرومة يندرجون بصورة غير متناسبة في فئات الوظائف التي يتسم أفرادها بانخفاض مستوى المهارات ويتلقون أجورا أقل ويتعرضون بدرجة أكبر لخطر البطالة.

١٦ - ولا تزال البطالة الهيكلية شاغلا رئيسيا أيضا في أوروبا؛ وقد بدأت تظهر في اليابان. وعلى الرغم من أن معدل نمو الناتج بلغ ٢,٤ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٣ في المائة في عام ١٩٩٥، فإن التنبؤات تفيد أن معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي ككل لن يقل إلا بنصف نقطة مئوية واحدة في عام ١٩٩٥ عن الذروة التي بلغها في عام ١٩٩٤، وهي ١١,٢ في المائة (انظر المرفق، الجدول ألف - ٣). وفي اليابان، التي تنفرد بين الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو بتقليد "التوظيف لمدى الحياة"، يزيد معدل البطالة الحالي (٣ في المائة) عن متوسط السنوات الخمس عشرة السابقة (٢,٥ في المائة). وفي الواقع إنه فيما بين عام ١٩٥٣ وتموز/يوليه ١٩٩٤، لم يبلغ معدل البطالة في اليابان ٣ في المائة إلا لمدة ثلاثة أشهر فقط. وبالنظر إلى عملية إعادة التشكيل الهيكلي الكبيرة التي تتعرض لها الشركات حاليا في اليابان، فإن من المتوقع، حتى مع استمرار الانتعاش الاقتصادي، أن يظل معدل البطالة ٣ في المائة لعدة سنوات.

١٧ - وقد أصبحت البطالة تشكل بعدا رئيسيا من أبعاد التحول الهيكلي الذي تشهده الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. ومن المتوقع بوجه خاص أن تتفشى البطالة في عديد من الدول الخلف للاتحاد السوفياتي، وقد أخذت تتزايد تزايدا سريعا بالفعل في أوروبا الشرقية. فبحلول صيف عام ١٩٩٤، بلغت معدلات البطالة ١١ في المائة في هنغاريا، وما يقارب ١٥ في المائة في سلوفاكيا، و ١٧ في المائة في بولندا، حيث أخذت المؤسسات الكبيرة تتخلص من الأيدي العاملة الزائدة التي كان من المعتاد في الفترات السابقة إبقاؤها مدرجة في كشوف المرتبات. وهذا ناجم عن أن طبيعة هذه المؤسسات ذاتها، التي كانت تشكل في ظل التخطيط المركزي مؤسسات اجتماعية إلى جانب كونها كيانات اقتصادية، تتعرض للتحويل حاليا مع انتقال تلك البلدان إلى نموذج الاقتصاد السوقي، الذي يجعل تلك المؤسسات تسعى على وجه الحصر إلى تحقيق عائدات اقتصادية. بيد أن تلك المؤسسات لا تزال تتكفل في الفترة الانتقالية بجزء كبير من شبكة الأمان الاجتماعي التي توفرها الحكومة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو؛ ومن ثم فإن فصل العمال من مؤسساتهم عن طريق البطالة الصريحة قد استتبع تكلفة اجتماعية مرتفعة نسبيا.

١٨ - وعلى الرغم من أن نمو الناتج قد تسارع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فإن سرعة ذلك النمو في معظم البلدان لا تزال قاصرة عن توفير أعداد من الوظائف التفرغية في الاقتصاد "النظامي" (الحضري في معظمه) تكفي لاستيعاب الأعداد المضافة إلى القوى العاملة ولخفض عدد العاطلين عن العمل في نفس الوقت - هذا على الرغم من أن معدلات البطالة الصريحة قد انخفضت انخفاضا ملموسا في بعض بلدان أمريكا اللاتينية عن الذرى التي بلغتها في منتصف الثمانينات. وتتمثل المشكلة في أن العدد المتبقي في فئة العاطلين عن العمل والعاطلين جزئيا لا يزال مرتفعا بدرجة غير مقبولة كما أن الاطمئنان إلى صمام الأمان الاجتماعي (وأحد مصادر تحويلات النقد الاجنبي) لعديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - أي الهجرة، سواء القانوني منها وغير القانوني، إلى البلدان الصناعية - آخذ في التناقص شيئا فشيئا.

١٩ - وفي كثير من انحاء افريقيا، التي توفر شبكة الأمان الاجتماعي فيها أساسا أسر ليس لديها هي نفسها من الموارد ما تتقاسمه مع غيرها إلا نزر يسير، تشكل البطالة الصريحة عبئا ثقيلا بدرجة خاصة. وعدد فرص العمل في جميع تلك البلدان تقريبا أدنى بكثير مما يكفي لتوظيف القوى العاملة بكاملها، كما أن آفاق الهجرة إلى البلدان الصناعية أو البلدان المصدرة للنفط في منطقة الخليج الفارسي لم تعد مشجعة. ومن ثم يتعذر تصور استيعاب العاطلين عن العمل في أفريقيا في وظائف انتاجية بالقدر الملائم إلا إذا حدث نمو اقتصادي في المنطقة بمعدل أكثر سرعة واستدامة، وهو أمر لا تبدو بشائره في الأفق بعد.

٢٠ - وتمثل البطالة والعمالة الناقصة شاغلين رئيسيين أيضا في كثير من انحاء آسيا والمحيط الهادئ. غير أن البطالة مسألة أقل بروزا في الاقتصادات المصنعة حديثا في تلك المنطقة. وفي الواقع أن تجربة تلك الاقتصادات تؤكد الأهمية الحيوية للنمو الاقتصادي المستدام في خفض البطالة، إذ أن نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الاجمالي ظل ينمو سنويا بمعدل متوسطه ٥,٤ في المائة في النصف الأول من التسعينات[٤]. وفي عام ١٩٩٥، الذي من المنتظر أن يصل فيه نمو الناتج في افريقيا وأمريكا اللاتينية إلى أعلى معدل بلغه خلال عقد من الزمان، لا يتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حتى بنصف نقطة مئوية في افريقيا ويتوقع أن يزيد بأقل من ٢ في المائة في أمريكا اللاتينية[٥].

٢١ - ولعل التحدي الرئيسي الذي يجابه الحكومات في مجال السياسة الاقتصادية، خصوصا في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقال، هو جعل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات البطيئة النمو ينحو إلى مزيد من السرعة، ولكن مع الاستدامة. ومن المرجح أن يستلزم هذا مجموعة كاملة من الاصلاحات الهيكلية والمؤسسية، ناهيك عن تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، واستثمار حصص كبيرة من الزيادات التي ستطرأ على الناتج المحلي الإجمالي بمجرد أن يتسارع معدل النمو، بما في ذلك الاستثمار في مجال الهياكل الأساسية وغيره من المجالات التي تدخل عادة في محيط القطاع العام. ويستلزم هذا أيضا توافر بيئة دولية داعمة من حيث فرص التصدير وإمكانية الحصول على التدفقات الرأسمالية الأجنبية بشروط مناسبة لقدرة كل اقتصاد من الاقتصادات على تحمل الديون.

٢٢ - بيد أن من المؤكد ـ كما يتضح من الحالة في بعض البلدان الصناعية ـ أن تحقيق قدر كاف من خفض البطالة يستلزم أيضا انتهاج سياسات تستهدف على وجه التحديد تحسين الأداء في أسواق الأيدي العاملة وتزويد العمال بالمهارات الملائمة والتعليم المناسب لتمكينهم من خوض المنافسة في حلبة الاقتصاد العالمي السريع التطور. ومن ثم فإن بلوغ مستوى العمالة الكاملة أمر يعتبر داخلا جزئيا فقط في نطاق الإدارة الاقتصادية العامة[٦].

٢٣ - وعلاوة على ذلك، هناك خطر مؤداه أن ضرورات السياسة العامة في مجال الاقتصاد الكلي يمكن أن تعيق دون قصد اعتماد السياسات الملائمة لتعزيز العمالة، نظرا لما يرى بصورة متزايدة من أن السياسة الاقتصادية الكلية تستلزم إجراء تخفيضات في الانفاق الحكومي بهدف تحقيق الاستدامة في موقف الميزانية والتمكين من تخفيف العبء الضريبي الواقع على كاهل الأسر المعيشية والمؤسسات. وفي حين أن بعض سياسات تعزيز العمالة لا تترتب عليها بالضرورة آثار في الميزانية، فإن بعضها الآخر، وخصوصا الاستثمارات في مجال الأيدي العاملة، من طبيعته أن تكون له آثار في هذا الصدد.

٢٤ - ومن منظور معين، تستلزم النفقات المعنية وجود "سياسة اجتماعية": أي جهد يرمي إلى تحسين درجة العدالة الوطنية وذلك بالحيلولة دون استبعاد جزء مهم من السكان من مجال التنمية الاقتصادية. ومن منظور آخر، تشكل تلك النفقات استثمارات بالغة الأهمية في الانتاجية الوطنية ـ ومن ثم في صميم القدرة الطويلة الأمد على النمو الاقتصادي ذاته ـ ومن ثم فإن التقصير في تمويلها يؤدي إلى عكس الهدف المرجو.

ثالثا ـ قوة التجارة الدولية وأسعار السلع الأساسية

٢٥ - إن ازدياد قوة النمو في الناتج العالمي ـ ومن ثم في الدخل الحقيقي ـ الذي تحقق في عام ١٩٩٤ والمتنبأ به لعام ١٩٩٥، يوجد حاليا ارتفاعا في نمو الطلب على الواردات. وقد ارتفع حجم واردات البلدان الصناعية بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٩٤ وتفيد التنبؤات أنه سيزيد بمعدل مماثل في عام ١٩٩٥ (انظر المرفق، الجدول ألف - ٧). وتضم فئة البلدان النامية، التي تقل حصتها في التجارة العالمية عن ٣٠ في المائة، أشد الدول نشاطا في العالم في مجال التجارة، في فئتي الموردين والمشترين على السواء. وبناء على قوة أداء تلك الاقتصادات، ارتفع حجم الواردات الكلية للبلدان النامية بما يقدر بـ ١١,٥ في المائة في عام ١٩٩٤ وينتظر أن يرتفع بنسبة ٩ في المائة في عام ١٩٩٥.

٢٦ - وقد ساعد ازدياد نشاط الاقتصاد العالمي أيضا على انعاش الأسواق الدولية للسلع الأساسية في عام ١٩٩٤. وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٣، بدأ الانتعاش يطرأ على الرقم القياسي لأسعار السلع الأساسية غير النفطية (مرجحا بحصص صادرات البلدان النامية) بعد فترة طويلة من الاتجاه إلى الهبوط. وبحلول الربع الثالث من عام ١٩٩٤، كان الرقم القياسي قد ارتفع بنسبة ٢١ في المائة عنه في الفترة المماثلة من العام الماضي (انظر المرفق، الجدول ألف - ٨). ويعكس الرقم القياسي ما طرأ من تغيرات مقاسة بالدولار، الذي تتقلب قوته الشرائية في أسواق العملات الدولية. وهناك بديل "حقيقي" لهذا الرقم القياسي،

تقاس فيه الأسعار بدلالة سلة من الصادرات المصنوعة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو، وهو يبين أن الأسعار الحقيقية قد استعادت بحلول الربع الثالث من عام ١٩٩٤ المستوى الذي كانت عليه في بداية عام ١٩٩٠.

٢٧ - وقد اتسم الارتفاع الذي طرأ على الأسعار في عام ١٩٩٤ بأنه شمل نطاقا واسعا، إذ حدثت بعض قفزات شديدة جدا في سلع أساسية معينة، مثل البن والنحاس والألمنيوم. وهناك عوامل أخرى أيضا أسهمت في رفع الأسعار، بما في ذلك العجز الذي أصاب الانتاج في حالات معينة، وفي بعض آخر القيود التي فرضها المنتجون على العرض. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن المضاربين أخذوا ينجذبون بصورة متزايدة إلى أسواق معينة للسلع الأساسية وأسهموا بذلك في دفع الأسعار إلى الارتفاع في تلك الأسواق. وكان أحد عوامل الجذب تلك ما رئي من المغالاة في تقدير القيمة في عديد من أسواق الأسهم، وقد انخفضت أسعار الأسهم بالفعل في معظم الأسواق الرئيسية للأوراق المالية خلال السنة.

٢٨ - ومن المتوقع أن تظل أسعار السلع الأساسية على متانتها في عام ١٩٩٥، وإن كان من المتوقع عموما ألا ترتفع بأكثر من نسبة اضافية قدرها ٢ في المائة. وارتفاع الأسعار يشجع على وضع استثمارات جديدة في توسيع الطاقة. ففي حالتي الكاكاو والبن، على سبيل المثال، يحفز الارتفاع الشديد في الأسعار حاليا عملية إصلاح الأشجار المنتجة، خصوصا في بعض البلدان الأفريقية التي أهملت فيها تلك الأشجار بل واقتلعت في بعض الحالات نتيجة للانخفاض الذي ساد الأسعار سابقا. بيد أن الإضافة الناجمة عن ذلك إلى كم العرض العالمي يمكن أن تعجل بحلول اليوم الذي ترتد فيه الأسعار إلى الانخفاض من جديد.

٢٩ - وبخلاف أسعار السلع غير الوقودية، استمرت أسعار النفط الخام في الانخفاض في مطلع عام ١٩٩٤، ولو أنها بدأت ترتفع في ربعه الثاني (انظر المرفق، الجدول ألف - ٨). وقد أدى الارتفاع النسبي للطلب على النفط ومصادر الطاقة الأخرى في جميع أنحاء العالم، إلى جانب بعض الاختلالات في الانتاج بسبب إضراب عمال قطاع النفط في نيجيريا، إلى ارتفاع الأسعار. بيد أن زيادة الصادرات النفطية من الدول الخلف لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وزيادة الإمدادات الآتية من بحر الشمال، خفضا من حدة ارتفاع الأسعار في الربع الثالث. وبالنسبة لعام ١٩٩٤ ككل، يقدر أن سعر النفط الخام بلغ ١٥,٥ دولارا للبرميل، وهو رقم يمثل انخفاضا بنسبة ٥ في المائة عن مستوى الأسعار في عام ١٩٩٣.

٣٠ - وإذا استمر منع العراق من تصدير النفط، فسوف تكون إمدادات النفط العالمية في عام ١٩٩٥ معادلة تقريبا للطلب، وذلك بالنظر إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي القوي نسبيا. وفي مثل هذه الظروف، يكون من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط فتتراوح بين قرابة ١٧ و ١٨ دولارا للبرميل، ولا سيما إذا حافظت منظمة البلدان المصدرة للنفط على الحد الأقصى لانتاجها في مواجهة الطلب المتزايد. غير أن ارتفاع درجات الحرارة واحتمالات حصول زيادات إضافية في انتاج النفط لدى مصادر غير منظمة البلدان المصدرة للنفط قد يؤديان إلى إلغاء القرار الذي اتخذته المنظمة مؤخرا بتجميد الانتاج لمدة سنة بغية تحقيق زيادة في الأسعار الآخذة في الانخفاض.

رابعا - الحالة الاقتصادية في العالم ومنظوراتها

٣١ - ما فتئ الاقتصاد العالمي منذ عام ١٩٩٢، يخرج تدريجيا من الوحدة التي هبط إليها في الدورة الاقتصادية. وإذا ما صح التوقع الوارد في الجدول، فسوف يتسارع نمو الناتج في عام ١٩٩٥ للسنة الرابعة على التوالي، وسيكون ذلك من غير المعهود تماما. والسؤال المطروح هو ما إذا كان هذا النوع من مسارات النمو الأكثر انتظاما سيشكل نقطة البداية المنشودة منذ مدة طويلة في تحقيق معدل نمو أكثر استدامة وثباتا في الاقتصاد العالمي. لكن الناتج العالمي هو، على أية حال، مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تبذل في بلدان العالم الكثيرة، وبالتالي فإن نطاق الحالات الاقتصادية يظل واسعا كثيرا.

ألف - الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو

٣٢ - يبدو أن انتعاش الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو يزداد توطدا، مع أنه أبطأ مما كان عليه خلال سنوات الانتعاش في الدورات السابقة. وهذا التوسع لن يكون مصحوبا بالاختلالات الكبيرة والمتزايدة في ميزان المدفوعات التي رافقت الانتعاش السريع الذي حصل في عام ١٩٨٤، ولا بالتضخم السريع في أسعار الأصول، الذي اقترن بزيادة النمو المفاجئة في عام ١٩٨٨.

٣٣ - وقد دخلت أوروبا الغربية، باستثناء المملكة المتحدة، العام الثاني من انتعاشها المعتدل، في حين أن استراليا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية وهي بلدان متقدمة على غيرها بسنتين على الأقل في دورة النشاط التجاري، مازالت تشهد نموا قويا (انظر المرفق، الجدول ألف - ١). ويأتي تسارع النمو المتوقع حدوثه في عام ١٩٩٥، بالرغم من التباطؤ المنتظر في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، إذ يتوقع أن تسجل معظم معدلات النمو الاقتصادي في أوروبا ارتفاعا ملحوظا. واليابان هي البلد الصناعي الرئيسي الوحيد الذي لا يزال متخلف عن الركب؛ فاقتصادها لم يعد في وهدة الانتكاس، ولكنه لم يبلغ بعد انتعاشا قويا (انظر المرفق، الجدول ألف - ٢).

٣٤ - وسجل اقتصاد الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤، تقدما سريعا قارب معدله ٤ في المائة، وانخفاضا في معدل البطالة إلى ما دون ٦ في المائة في الجزء الأخير من السنة. وشهدت المخزونات، في الربع الثاني من عام ١٩٩٤، طفرة - فـُسرت آنذاك على أنها علامة على اقتراب فترة تباطؤ - إلا أنها كانت، في الواقع، عودة إلى علاقة عادية أكثر بين المخزونات والمبيعات، ذلك أن المؤسسات التجارية ازدادت ثقة بأن الانتعاش سيكون ثابتا. واستمر تكوين المخزونات بنفس السرعة تقريبا خلال الربع الثالث، بينما بقي ناتج الصناعة قويا، وكذلك مبيعات الشركات. وبالرغم من استمرار النشاط الاقتصادي قويا، فإن المؤشرات الخاصة بالربع الأخير تشير إلى أن التضخم لا يزال مكبوحا.

٣٥ - أما القوة الدافعة للنمو الاقتصادي المطرد الذي شهدته الولايات المتحدة خلال عام ١٩٩٤ فكانت تتمثل في الاستثمار التجاري في المعدات. فحتى المرحلة الحالية من فترة الانتعاش، لا يزال الإنفاق على

المعدات يزداد، بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي، بأسرع من ازدياده خلال كل من فترات الانتعاش الأربع السابقة. وقد أعطى النمو السريع في الاستثمار دفعا لتوسع القدرة على التصنيع، وما فتئت انتاجية الصناعة التحويلية تنمو بمعدل سنوي يناهز ٥ في المائة. وإن الزخم القوي الذي شهده الاستثمار التجاري، والاستمرار المحتمل في ازدياد النفقات الاستهلاكية الأخرى نتيجة للزيادات المواتية في العمالة والدخل، وتزايد الصادرات، أمور تشير إلى أن اقتصاد الولايات المتحدة لا يزال قويا إذ يستقبل عام ١٩٩٥، بالرغم من توقع تباطئه أثناء هذا العام بسبب تقلص النفقات التي تتأثر بأسعار الفائدة (مثل نفقات الإسكان)، والتناقص الذي يحصل الآن في الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة، الذي تراكم بوضوح، وخلال السنوات القليلة الماضية.

٣٦ - وفي كل من استراليا وكندا، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بقرابة ٤ في المائة في عام ١٩٩٥، رغم ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما سيمثل تراجعا بالنسبة إلى الانتعاش السريع الذي حصل في عام ١٩٩٤. وفي كندا، يتوقع أن يكون النمو مدفوعا بالاستثمارات التجارية والصادرات، بينما يرجح أن أكثر ما سيستفيد منه الاقتصاد الاسترالي هو النمو القوي في الانفاق الاستهلاكي وانتعاش الاستثمار في الأعمال التجارية. وتستمر البطالة في الانخفاض في كلا البلدين، مع بقاء تضخم أسعار المستهلك في مستويات منخفضة.

٣٧ - وأخيرا، استهل اقتصاد اليابان انتعاشه، ولو ببطء. فحتى الآن كان مستوى النشاط الاقتصادي مدعوما بالاستهلاك الخاص، والاستثمار الخاص في المساكن، والانفاق العام. غير أنه يحتمل، بالرغم من تنقيح برنامج السنوات العشر الذي أعلن عنه مؤخرا، أن يتباطأ نمو الاستثمار العام في عام ١٩٩٥؛ وقد يتباطأ الاستثمار في المساكن، الذي هو الآن في مستوى عال جدا. وفي الوقت نفسه، لا يزال الاستثمار في الأعمال التجارية مكبوحا. إلا أنه ينتظر لهذا الاستثمار أن يسجل زيادة طفيفة في عام ١٩٩٥، بعد ثلاث سنوات متتالية من التقلص. أما بالنسبة إلى القطاع الخارجي، فبالرغم من أن حصول نمو قوي في الطلب الأجنبي سيساعد نمو الصادرات، يحتمل أن يكون نمو الواردات أسرع من نمو الصادرات بسبب قوة الين، مما يجعل الإسهام الصافي للقطاع الخارجي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ضئيلا، بل سلبيا. ولن يكون النمو المتوقع للاستهلاك، الذي يمثل المصدر الرئيسي المتبقي لإجمالي الطلب، كافيا لتحريك أية أجزاء أخرى من الاقتصاد. وهكذا ينتظر أن ينتج عن الانتعاش نمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يكاد يتجاوز ٢ في المائة في عام ١٩٩٥.

٣٨ - وجميع اقتصادات أوروبا الغربية آخذة في التوسع، ولا تزال المملكة المتحدة تتقدم الاقتصادات الأخرى من حيث الانتعاش. وكان الإنفاق الاستهلاكي يمثل محرك الانتعاش البريطاني على امتداد السنتين الماضيتين، لكن النمو الحالي أصبح أكثر انقيادا لحركة الاستثمار والصادرات، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى المناطق الأخرى عموما، بينما يتباطأ معدل الاستهلاك. وقد نما الناتج الإجمالي للمملكة المتحدة في عام ١٩٩٤ بأسرع معدل له منذ ست سنوات، بينما بلغ التضخم أدنى مستوى له منذ ٢٧ عاما، ومن المحتمل أن يستمر النمو القوي للاقتصاد خلال عام ١٩٩٥. ويظهر تحسن مستويات النشاط الاقتصادي في شكل

زيادات هامة في العمالة، كما ينتظر حدوث المزيد من الانخفاض في معدل البطالة خلال عام ١٩٩٥ (انظر المرفق، الجدول ألف - ٣).

٣٩ - وفي القارة الأوروبية بدأ الانتعاش يتأكد قبل موعده المنتظر نتيجة دفع غير مرتقب تلقاه من الصادرات، بينما تباطأت مصادر الطلب المحلية، ولا سيما الاستهلاك الخاص. وكان نمو الصادرات إلى أوروبا الشرقية والولايات المتحدة واليابان والبلدان الآسيوية الأخرى سريعا جدا. غير أنه، مع نهاية عام ١٩٩٤، ظهرت بعض العلامات التي تشير إلى إمكانية تغير تشكيل النمو في عدة بلدان. ومنذ الربع الثاني من عام ١٩٩٤، تزايد دور الطلب المحلي كمحرك للنمو في ايطاليا بسبب تحسن ثقة المستهلكين، مما شجع قطاع الأعمال التجارية على زيادة المخزونات والاستثمار في الآلات الجديدة. وعلى نحو مماثل، تعزز مؤخرا الاستهلاك الخاص في فرنسا، فيما يشهد الاستثمار في الأعمال التجارية زيادة تدريجية. ويتوقع أن يشكل استثمار قطاع الأعمال التجارية، خلال عام ١٩٩٥، أقوى عناصر الطلب في فرنسا.

٤٠ - وبالنسبة إلى ألمانيا، حققت الصادرات نصف النمو الاقتصادي تقريبا في الجزء الغربي من البلد في عام ١٩٩٤. وستستمر الصادرات في دفع الاقتصاد خلال عام ١٩٩٥، لكن من المحتمل أن تزداد أهمية الطلب كمصدر من مصادر النمو. وقد شرع قطاع الشركات في زيادة الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٤، وينتظر أن تتسارع هذه الزيادة في عام ١٩٩٥. غير أنه، بالنظر إلى معدل استخدام رأس المال الضخم الذي خلفه ازدهار أواخر الثمانينات، ليس من المتوقع أن يسجل الاستثمار سوى زيادات معتدلة. وبالإمكان توقع استمرار الاستهلاك راكدا بسبب ارتفاع الضرائب واحتمال ألا تؤدي جولة عام ١٩٩٥ لاتفاقات التفاوض الجماعي إلا إلى زيادات معتدلة في الأجور. ويتوقع أن يستمر نمو ألمانيا العام في تلقي الدفع خلال عام ١٩٩٥ من الانتعاش القوي الحاصل في المقاطعات الشرقية، حيث ينتظر أن يستمر الناتج في النمو بنسبة ٨ في المائة على الأقل.

موقف سياسات الاقتصاد الكلي

٤١ - لقد اتضح الآن أن الانتعاش على قدم وساق، وأن التضخم قد انخفض إلى معدلات غير معهودة، ولذلك يوجه صناع السياسة في البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو انتباههم إلى إتاحة أقصى ما يمكن من الفرص لإدامة فترة انخفاض التضخم المقترن بنمو كبير. وهكذا أصبح الهدف الرئيسي للسياسة هو الحيلولة دون استحكام ارتفاع التضخم، وذلك بالتحسب للقوى التضخمية. ولهذا السبب يجري تشديد السياسة النقدية قبل فترة طويلة من ظهور ارتفاع التضخم في مؤشرات الأسعار القياسية. ونتيجة لذلك بدأت السياسة النقدية تبتعد عن مواقف التساهل، بينما تضطلع بقيادة عملية التحول، إجمالا، البلدان التي تسبق غيرها في دوراتها التجارية. وفي الوقت ذاته، تسعى معظم البلدان إلى تخفيض العجز الهيكلي للميزانية.

٤٢ - والواقع أن مجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة ما فتئ، منذ شباط/فبراير ١٩٩٤، يسعى إلى كبح نمو الإنفاق الإجمالي في الولايات المتحدة. وبناء عليه، رفع سعر فائدة الأموال الاتحادية (سعر الفائدة الذي تقترض به المصارف الأموال من بعضها لفترة وجيزة لاستيفاء شروط الحد الأدنى للاحتياطي)، من شباط/فبراير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وعلى عدة مراحل، من ٣ في المائة إلى ٥,٥ في المائة، بينما زيد سعر الخصم الذي تقترض به المصارف من الاحتياطي الاتحادي، من ١,٧٥ نقطة مئوية إلى ٤,٧٥ في المائة. وأعقبت هذه الخطوات إجراءات مماثلة للمصارف التجارية التي رفعت الأسعار الأساسية لقروضها من ٦ إلى ٨,٥ في المائة خلال هذه الأشهر التسعة.

٤٣ - وواضح أن هذه الضربة كانت وقائية، إذ لم يرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ سوى بمعدل ٢,٦ في المائة فوق معدل السنة الماضية. ولم يرتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج سوى بمعدل ١ في المائة في الفترة ذاتها.

٤٤ - ورغم ما سلف ذكره، ثمة دلائل تشير إلى أن الأسعار في مجملها قد تميل إلى الارتفاع بسرعة في عام ١٩٩٥. وعلى سبيل المثال، حدثت في أسعار السلع الأساسية الصناعية زيادات تسبق، عادة، حدوث ارتفاع في معدل التضخم. وعلاوة على ذلك، حصل توسع قوي إلى حد ما في الإقراض وخلق الوظائف بسرعة، وتجاوز معدل استخدام القدرات الصناعية المعدل المسجل في أوج الدورة التجارية الأخيرة.

٤٥ - غير أنه يصعب قياس الآثار التضخمية لهذه الإحصاءات، لأن الطاقة الإنتاجية، كما سلف ذكره، تنمو بقوة. والواقع أن هذه الطاقة قد نمت بمعدل يفوق ٣ في المائة في عام ١٩٩٤، بالمقارنة بـ ١ في المائة في عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢، وما يقارب ٢ في المائة في عام ١٩٩٣. وإذا ما استمر الاتجاه الحالي للاستثمار التجاري، فإن من المرجح أن تنمو الطاقة الإنتاجية بمعدل يقارب ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٥. وفي الوقت ذاته، تظل تكاليف الأجور للوحدة التي تشكل، إلى حد بعيد، أكبر عنصر في مجموع التكاليف، متواضعة (وذلك رغم بعض الزيادة الذي شهدتها الأجور مجددا)، في حين أن إنتاجية العامل الواحد لا تزال ترتفع ارتفاعا كبيرا. ومن بين مقاييس نمو الإنتاجية، الزيادة التي تحققت في إنتاجية العامل الواحد من ذروة دورة إلى أخرى. واستنادا إلى هذا المقياس، فإن إنتاجية العمل قد تجاوزت فعلا الزيادات المحققة في الدورتين السابقتين ولم تبلغ الذروة الجديدة بعد.

٤٦ - ورغم الزيادات الحاصلة في سعر الفائدة، لم تظهر على اقتصاد الولايات المتحدة بعد علامات التباطؤ. غير أنه تجدر بالملاحظة أن سعر الفائدة الحقيقي على الأموال الاتحادية ظل، حتى الزيادة، التي جرت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، دون متوسط العقود الثلاثة الماضية، الذي كان يبلغ ٢ في المائة. وهذا يعني أن السياسة النقدية كانت مرنة نسبيا ولم تشدد إلا في الوقت الراهن. ولما كان الأمر يتطلب ستة أشهر على الأقل ليبدأ الاقتصاد في التأثر بتغيرات سعر الفائدة، فإن عواقب زيادات أسعار الفائدة التي شهدتها هذه السنة ربما لا تزال طي المستقبل، ويتمثل التحدي الرئيسي في التمكن من دفة الاقتصاد

دون التسبب في انكماش تجاري، وهو هدف صعب للغاية ما دام التثبيت المالي هدفا رئيسيا للحكومة الاتحادية.

٤٧ - وشرع أيضا في التشديد الوقائي للسياسة النقدية في استراليا والمملكة المتحدة. فمنذ آب/أغسطس ١٩٩٤، رفع مصرف الاحتياطي الاسترالي معدل الاحتياطي النقدي الرئيسي بنسبة ١,٧٥ نقطة مئوية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، رفع بنك انجلترا سعره الأساسي نصف نقطة مئوية ليصل إلى ٥,٧٥ في المائة، في أول رفع للسعر منذ ١٩٨٩. واقتصادا البلدين كلاهما ينموان بقوة، بينما لم تظهر بعد أي علامات جلية على ارتفاع في التضخم. غير أنه ربما لن تكون هذه الإجراءات سوى بداية لسلسلة من الخطوات النقدية التشديدية أثناء الدورة الاقتصادية الحالية. وفي الوقت نفسه، في كندا، دفعت الضغوط التي تعرض لها الدولار الكندي بسبب سياسة التشديد النقدي التي مارستها الولايات المتحدة وكذا بسبب قلق المستثمرين حيال الدين الخارجي وعجز الميزانية، ببنك كندا إلى رفع أسعار الفائدة للأجل القصير بصورة حادة، رغم ضآلة التضخم.

٤٨ - وفي اليابان، تدعم الاقتصاد، فيما يبدو، بفعل الإنفاق الحكومي الإضافي والتخفيضات الضريبية والسياسة النقدية التوسعية، وذلك خلال أحرج مراحل الانتكاس. أما الآن والانتعاش على قدم وساق، فإن من المحتمل أن يكون عهد الحوافز الضريبية قد ولى، ولا يتوقع أن تتخذ أي مبادرات جديدة في السنة القادمة، رغم أن التخفيض الضريبي الذي أجري سابقا قد مدد لفترة سنتين. وفي الوقت ذاته، سمح بنك اليابان برفع أسعار الفائدة للأجل القصير، ومن المحتمل أن تستمر هذه الخطوة التدريجية التي بدأت في تموز/يوليه ١٩٩٤. إلا أن التحدي الذي تواجهه السلطات النقدية يتمثل في الموازنة بين القلق من أن يزيغ الانتعاش الهش والمتفاوت عن الجادة، من جهة، والخوف من أن يؤدي نمو الائتمان إلى تكرار ما شهدته الثمانينات من ارتفاع أسعار الأصول نتيجة للمضاربات، من جهة ثانية.

٤٩ - وفي القارة الأوروبية، أدى بدء الانتعاش إلى انتهاء التسهيلات النقدية. ففي ألمانيا وفرنسا والبلدان الصغيرة التي تعكس، بدقة، المواقف النقدية لألمانيا، لا يتوقع، لفترة من الزمن، حدوث أي تغييرات نقدية جديدة. وعلى العكس من ذلك، بدأت الضغوط التضخمية تبرز، فيما يبدو، في البلدان التي انخفضت أسعار صرفها كثيرا، (ولا سيما اسبانيا وإيطاليا والسويد)، بينما بدأ الانتعاش فيها يشتد، كما ازدادت عملاتها ضعفا وارتفعت فيها كثيرا، عائدات السندات. وفي هذه الظروف، قد يلزم اتخاذ خطوات مبكرة لتحقيق مزيج أكثر توازنا في عام ١٩٩٥، بغية مواصلة الانتعاش. والواقع أن البنك المركزي السويدي (Riksbank) وبنك إيطالي، قد اضطرا فعلا إلى زيادة أسعار فائدتهما الرئيسية.

٥٠ - ويحصل الانتعاش في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو رغم ما يصيب الميزانيات الحكومية، إجمالا، من تشديد. وأبرز التحولات التي سلكت هذا الاتجاه في عام ١٩٩٤ حدث في ألمانيا وكندا والمملكة المتحدة. وحدث تشديد جزئي في الولايات المتحدة والاقتصادات الصغيرة في القارة الأوروبية. وتخطط العديد من البلدان الأوروبية، بما فيها اسبانيا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة، فضلا عن كندا، لإجراء

تقييد مالي إضافي شديد في عام ١٩٩٥. وهذه الخطط، في مجملها، تقتضي أن يكون هذا التحسن أشد انسياقا وراء السياسة المالية مما كان عليه الأمرفي نفس هذه المرحلة من الانتعاش في أوائل الثمانينات. وهكذا يمكن أن يكون الانتعاش الحالي أبطأ، غير أنه قد يدوم مدة أطول مما كان عليه الأمر في الدورة السابقة.

باء - الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

٥١ - يمكن تقسيم بلدان أوروبا وآسيا الوسطى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى مجموعتين عريضتين، حسب التقدم المحرز في بناء اقتصادات سوقية. فالمجموعة الأولى تضم " البلدان التي أجرت إصلاحات سريعة" (وهي على الأخص بولندا والجمهورية التشيكية وهنغاريا، وربما، بقدر أقل، بلدان البلطيق الثلاثة والاتحاد الروسي)، حيث أجري، فعلا، الجزء الأكبر من التغييرات المؤسسية التي تشكل جوهر عملية الانتقال. وتضم المجموعة الثانية البلدان التي أعلنت أن هدفها هو الانتقال إلى اقتصاد سوقي، غير أنها لم تنفذ إلى الآن مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية. ويستمر معظم هذه الدول في مواجهة انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي.

٥٢ - ولم يفض الإصلاح إلى تحسن فوري في الأداء الاقتصادي في أي بلد؛ لكن من الصحيح أيضا أن أقصى ما استطاعته البلدان المترددة في هذا الصدد هو أنها أجلت دفع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للخطوات التي يلزمها اتخاذها. ورومانيا هي شاهد بليغ على ذلك، حيث لم يتأت الحفاظ على معدل الـ ١ في المائة الذي سجله نمو الناتج المحلي والإجمالي في عام ١٩٩٣ (انظر المرفق، الجدول ألف - ٥). وعلى المدى القصير، يمكن إنعاش النشاط الاقتصادي دون إدخال المؤسسات الضرورية للاقتصاد السوقي. غير أنه إذا لم تبلغ عملية إعادة تشكيل الهيكل ما يكفي من العمق، أي إذا لم تصل إلى مستوى المؤسسات، فإنه من المرجح أن يتعرقل الانتعاش بسبب عدم اكتمال نظام السوق. وفي هذا الصدد، ربما كان الشروع في تدابير إصلاح جذري في أوكرانيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، هو التطور الرئيسي الذي شهدته هذه السنة في مجال التحول.

٥٣ - ويتضمن الأداء الاقتصادي الحديث لمجموعة البلدان التي أجرت إصلاحات سريعة عددا من العلامات المشجعة. ففي الكثير من هذه البلدان، بلغ التدهور الاقتصادي مداه وبدأ الناتج في النمو مجددا. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي نما بما يزيد على ٤ في المائة، في بولندا، وبـ ٢,٥ في المائة في هنغاريا عام ١٩٩٤. ولأول مرة أيضا منذ عام ١٩٨٩، شهدت الجمهورية التشيكية زيادة كبيرة في الناتج قدرت بمعدل ٢,٣ في المائة، ويبدو أن الاقتصاد السلوفاكي نما بما يزيد على ١ في المائة. وفي ١٩٩٤، نما الناتج أيضا في استونيا وليتوانيا لأول مرة منذ أن بدأت المرحلة الانتقالية، وذكر أنه يتزايد أيضا في أرمينيا، وإن كان التزايد منطلقا من مستوى منخفض للغاية.

٥٤ - أما بالنسبة للبلدان الأخرى التي أجرت إصلاحات سريعة، فإن التدهور الاقتصادي قد خفت حدته فيها، ويبدو أن بعض الاقتصادات مهيأة للانتعاش في ١٩٩٥ أو ١٩٩٦. ويصعب للغاية تقييم حالة الاقتصاد في الاتحاد الروسي. فمن جهة، ثمة سيل من البيانات التي تفيد باستمرار ما شهده الناتج من تقلص حاد في السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي المبلغ عنه رسميا هبوطا بمعدل ١٥ في المائة في عام ١٩٩٤، بينما ذكر أن الإنتاج الصناعي آخذ في الانكماش بسرعة أكبر. ومن جهة أخرى، رغم أن البيانات الرسمية أصبحت أكثر شمولا وغدت تصدر في حينها، فمن السهل إثبات تناقضها، إذ أن بعض المؤشرات (الدخول الحقيقية، أسعار السلع الإنتاجية، إنتاج الكهرباء، إلى غير ذلك) يوحي بأن إجمالي النشاط الاقتصادي قد بدأ يستأنف نموه. ومع أن هذه التناقضات في البيانات ليست، بالطبع، مشكلة جديدة أو فريدة، فإن حجمها الحالي في الاتحاد الروسي قد بلغ من الضخامة ما جعل المحللين في حيرة جدية من الكيفية التي تتطور بها الحالة الاقتصادية في البلد. وما الاتحاد الروسي بالحالة الوحيدة في هذا الصدد.

٥٥ - ومن مصادر الصعوبة الكبيرة والسريعة التزايد التي تعترض تفسير بيانات النواتج الوادرة من العديد من هذه البلدان: عدم تسجيل النشاط الاقتصادي. ورغم أن هذه الظاهرة توجد في معظم الاقتصادات، فمن المعتقد أن حجمها في هذه المجموعة من البلدان، وفي الاتحاد الروسي وأوكرانيا على الخصوص، هو أعلى بكثير. واستنادا إلى بيانات الدراسات الاستقصائية، يعتقد المراقبون الخاصون والرسميون أن "الاقتصاد الموازي" أصبح يعادل في حجمه ٤٠ - ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المبلغ عنه رسميا في الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وتقدر استونيا النشاط الاقتصادي غير المسجل بما يقارب ٢٠ في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي المسجل.

٥٦ - وليس القصد من أي من هذه المعلومات رسم صورة وردية عن الحالة في الاتحاد الروسي والبلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الوقت الراهن. فالتكاليف الاجتماعية والاقتصادية للإصلاح بادية للعيان. ولا تزال البطالة، والجريمة، ونقص الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية، وطائفة من المشاكل المتصلة بها، من المجالات الرئيسية التي تشغل بال صانعو السياسة.

٥٧ - غير أنه يبدو أن الانتقال من ناتج في حالة انهيار إلى ناتج في حالة ارتفاع، في بلد بعد بلد، قد تحقق. ويتوقع أن تنمو أوروبا الشرقية ككل بمعدل ٣,٥ في المائة عام ١٩٩٥، وهو العام الثالث على التوالي وعام أوج القوة من حيث الناتج والزيادة في الإيرادات، مدعمة بتعزيز صادراتها إلى الاقتصادات السوقية الأوروبية التي تشهد الآن مرحلة انتعاش في دوراتها التجارية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن من المتوقع أن تنمو كل اقتصادات دول البلطيق في عام ١٩٩٥، لأول مرة. وهذه هي، في المجموع، الاقتصادات التي كانت سباقة إلى البدء في عملية الانتقال، وهي السباقة إلى تحقيق رقم قياسي في زيادة الناتج بصورة كبيرة.

٥٨ - وبعض البلدان التي أجرت الإصلاحات بسرعة أكبر حققت أيضا أكبر تقدم في مكافحة التضخم المرتفع الذي سببه البدء في عملية الانتقال. وستكون الجمهورية التشيكية أول بلد يصل إلى نسبة تضخم سنوي وحيد الرقم، ولن يتم ذلك قبل عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن تبلغ الزيادة في أسعار المستهلك ١١,٥

في المائة في عام ١٩٩٤ و ٣/٤ ٧ في المائة في عام ١٩٩٥ (بعد زيادة قاربت ٢١ في المائة في عام ١٩٩٣). ويمكن أن يعزى هذا التحسن، في معظمه، إلى السياسة المالية الصارمة التي انتهجتها الحكومة.

٥٩ - ولقيت هنغاريا صعوبة أكبر في كبح جماح التضخم. ومن المقدر أن أسعار المستهلك فيها ارتفعت بما يقارب ١٩ في المائة في عام ١٩٩٤، غير أنه يتوقع أن ترتفع مرة أخرى، في عام ١٩٩٥ ارتفاعا أسرع بقليل: بما يقارب ٢٢ في المائة. وقد أخفقت هنغاريا في تخفيض التضخم، ومرد ذلك، على نحو أساسي، إلى ما لاقته من صعوبات في تقليص عجز الميزانية الحكومية.

٦٠ - ومن المتوقع أن يتباطأ التضخم كثيرا في بولندا، رغم أنه سيبقى عاليا إلى حد ما: فقد ازداد معامل خصم التضخم من أسعار المستهلك بما يقارب ٢٥ في المائة في ١٩٩٤، ويتوقع أن يزداد بمعدل ١٨ في المائة في ١٩٩٥. أما معدلات تضخم أسعار المستهلك في بلدان أوروبا الشرقية الأخرى فأكثر ارتفاعا بكثير: ٧٢ في المائة و ٥٨ في المائة في ١٩٩٤ و ١٩٩٥، على التوالي، في بلغاريا، و ١٠٨ في المائة (١٩٩٤) و ٦٦ في المائة (١٩٩٥) في رومانيا. ورغم أن التضخم في الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي هو أقل مما كان عليه في ١٩٩٣، فإنه لا يزال عاليا جدا. وعلى سبيل المثال، يقدر أن تكون أسعار المستهلك قد ارتفعت بمعدل ٨٤٠ في المائة في أوكرانيا و ٢٨٠ في المائة في الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٤.

٦١ - وبطبيعة الحال، فإن من أولى أولويات السياسة تخفيض التضخم. غير أن القدرة على التصدي بفعالية لمشكلة التضخم في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد اتخذت دلالة رمزية وتقنية في آن واحد. فمعدلات التضخم العالية جدا تقترن عموما بعجز في الميزانية يسبب نزيفا يمول بسك العملة. وعادة ما تضطر برامج التقشف المالي إلى مواجهة ضغوط سياسية داخلية غايتها الإبقاء على الإنفاق وتخفيض الضرائب. فإذا تشددت السلطات النقدية في خلق الائتمان دون أن تكبح جماح العجز المالي، لزم أن يأتي التمويل من السندات والأموال الأخرى على حساب القطاع الخاص، أو أن يستمد من المقرضين الأجانب. ولن يكون هذا إلا حلا مؤقتا، لا سيما وأنه يعتبر على نطاق واسع، حلا يطمس مشكلة الميزانية المستمرة. فالعمل على حل هذه المشكلة الأخيرة يعني، في العادة، اتخاذ قرارات وطنية صعبة بشأن شكل الانتقال. وفي هذا الصدد، يعطي تثبيت الميزانية بوصفه جزءا من برنامج لمكافحة التضخم، دفعة كبيرة لثقة المستثمرين ويسرع بوتيرة عملية الانتقال ذاتها.

جيم - اقتصادات البلدان النامية

٦٢ - كانت البلدان النامية، في عام ١٩٩٤، تتم السنة الثالثة على التوالي من السنوات التي شهدت فيها نموا في الناتج يقارب ٥ في المائة. من المتوقع أن تسرع وتيرة هذا النمو بقدر أكبر في عام ١٩٩٥، رغم أنه يتوقع للصين التي تستأثر بما يقارب خمس الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة، أن تشهد بعض التباطؤ. والقوة الموجهة الرئيسية في هذا التقدم تتمثل في حصول بعض التسارع في وتيرة الانتعاش في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وشرقها (انظر المرفق، الجدول ألف - ٦). ورغم أنه يتوقع أيضا أن يرتفع

معدل النمو في أفريقيا، فإن العديد من الاقتصادات في القارة لا يزال يتوسع بسرعة أدنى من سرعة ازدياد السكان.

٦٣ - وتباطأت إلى حد ما، في عام ١٩٩٤، التدفقات الداخلة الكبيرة لرؤوس الأموال الخاصة، وهي التدفقات التي شهدتها أمريكا اللاتينية وآسيا على مدى السنوات القليلة الماضية، ويحتمل أن تزداد تباطؤا في عام ١٩٩٥. غير أن معدل تكون رؤوس الأموال لا يزال يتوقع له أن يزداد بتواصل ازدياد تحرير الإنتاج وانفتاح الفرص الجديدة. ويتوقع أيضا حصول زيادة كبيرة في الواردات، مع استمرار استفادة عائدات العملة الأجنبية من ثبات أسعار السلع الأساسية وتنامي أحجام الصادرات. وهذا سيوفر، بدوره، حافزا لنمو الصادرات، ومن ثم لنمو ناتج الاقتصادات الصناعية[٧].

١ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦٤ - كان عام ١٩٩٤ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتسم بنمو اقتصادي معتدل وتضخم بطيء وحالات عجز خارجي كبير وآخذ في الارتفاع، تم تمويلها بتدفقات رأسمالية ضخمة. ومن المتوقع أن يتعزز النمو في عام ١٩٩٥، مع اشتداد ساعد الانتعاش في المكسيك وتسارع نمو الناتج في شيلي من جديد.

٦٥ - وفي سياق بيئة خارجية مؤاتية نسبيا، ارتفع الناتج بنسبة ٣,٣ في المائة بالأرقام الإجمالية في عام ١٩٩٤، وبنسبة تقارب ١,٥ في المائة على أساس نصيب الفرد من الناتج. وقد كان ذلك هو وتيرة النمو في السنوات الأربع الماضية، وهو يمثل تحسنا ملموسا بالقياس إلى الثمانينات، التي هبط فيها نصيب الفرد من الناتج. ومع أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لبيرو ارتفع إلى ٩ في المائة، وأن فنزويلا شهدت تقلصا خطيرا في ناتجها، فإن عدة بلدان أخرى (منها الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وشيلي وكولومبيا) كانت تتقارب نسبها، فيما يبدو، بحيث تلتقي في "سرعة عادية" للنمو تبلغ ٤ أو ٥ في المائة سنويا.

٦٦ - وفي منطقة البحر الكاريبي، كانت كوبا وهايتي، ولا تزالان في ظل ظروف اقتصادية حرجة. فقد تقلص اقتصاد كوبا بنسبة تقديرية بلغت ٥ في المائة في عام ١٩٩٤، مما ترك الناتج في مستوى نصف ما كان عليه في ١٩٨٩، ومن الممكن أن يشهد هبوطا آخر في ١٩٩٥. وبالمقابل، تحسنت التوقعات الاقتصادية لهايتي في عام ١٩٩٥، من جراء رفع الحظر الاقتصادي عليها مؤخرا وحصولها على صفقة مساعدات جديدة.

٦٧ - وواصلت بلدان أمريكا اللاتينية، باستثناء عدد قليل منها، وخاصة فنزويلا، إحراز تقدم في مجال تخفيض معدلات التضخم. ويتوقف تحقيق تخفيضات أخرى في التضخم على تدعيم النجاح الأولي في خطة تحقيق الاستقرار في البرازيل، التي هبط فيها التضخم من ٥٠ في المائة شهريا في حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى نسبة تتراوح من ١ إلى ٣ في المائة شهريا منذ ذلك الحين. وفي سبيل إبقاء "خطة ريال" في

مسارها، يلزم إجراء إصلاح مالي إضافي واتخاذ تدابير إضافية للحيلولة دون العودة إلى تعميم ربط الأسعار بالأرقام القياسية.

٦٨ - ومع انتشار أجواء اقتصادية أكثر إيجابية بوجه عام في المنطقة، أخذ الاستثمار في العودة إلى الانتعاش. بيد أن موارد القطاع العام ما زالت مثقلة جدا بالعوائق كما أن التخلف في خدمات الهياكل الأساسية والخدمات العامة - التي أهملت في الثمانينات - لا يزال كبيرا. ولا تنفك المنطقة تجتذب تدفقات مالية كبيرة، تساعد على تمويل الاستثمار. على أنه كان ثمة انخفاض ملموس في عمليات استثمار السندات، نتيجة لزيادة أسعار الفائدة الدولية، والأحداث السياسية في المكسيك وأزمة المصارف والنقد الأجنبي في فنزويلا. بيد أن هذا التخفيض قابله جزئيا زيادة في أنواع أخرى من تدفقات رأس المال الطويلة الأجل، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر (ولا سيما في المكسيك وبيرو التي ارتفع فيها هذا الاستثمار بفعل تحويل عدد من الشركات الى القطاع الخاص والاستثمار في الأسهم في البرازيل وشيلي وكولومبيا، على سبيل المثال لا الحصر.

٦٩ - وقد أفاد ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية مصدري هذه السلع، ولا سيما في أوروغواي والبرازيل وبيرو وشيلي. ومع ذلك، استمرت زيادة العجز التجاري لبلدان أمريكا اللاتينية في ١٩٩٤، لأن الواردات بقيت تنمو بخطى أسرع بكثير من نمو الصادرات، مما اقتضى استخدام الأموال الاحتياطية لسد جزء من التمويل، ولا سيما من قبل المكسيك (مع أن الاحتياطي استمر في الارتفاع في بلدان أخرى). وبقيت التجارة بين بلدان الإقليم، وخاصة السوق المشتركة للجنوب، العنصر الأكثر دينامية بكثير في تجارة المنطقة.

٢ - افريقيا

٧٠ - انتعش النمو الاقتصادي في افريقيا في ١٩٩٤، فبلغ أعلى معدل شهده في خمس سنوات. وكان ذلك أول مرة أيضا في غضون سنوات خمس لم يهبط فيها نصيب الفرد من الناتج هبوطا ملموسا (يقدر أن عدد السكان ارتفع بنسبة ٢,٨ في المائة وأن الناتج ارتفع بنسبة ٢,٦ في المائة). على أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد هبط فعلا في بلدان افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء[٨].

٧١ - وكانت أهم مصادر النمو الاقتصادي المرتفع هي الانتاج الزراعي وزيادة الطلب الخارجي على صادرات افريقيا، ولا سيما في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو الآخذة في الانتعاش. واستفادت إيرادات النقد الأجنبي - وبالتالي القدرة على الاستيراد - لا من ازدياد حجم الصادرات وحسب، بل ومن ارتفاع في أسعار السلع غير النفطية أيضا. بيد أن بعض البلدان لم يتمكن من الاستفادة من ارتفاع الأسعار. فمثلا، لم تساعد مضاعفة أسعار البن، بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ١٩٩٤، البلدان التي كانت باعت محاصيلها مقدما أو التي نفدت مخزوناتها منه.

٧٢ - ويقدر أن مجموع إنتاج الحبوب في افريقيا قد ارتفع بما يتجاوز ٨ في المائة في ١٩٩٤. وانتهى جفاف دام سنتين في المغرب، مما ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بما يناهز ١٠ في المائة. وتحسن أيضا هطول الأمطار في كينيا بالنسبة الى مستوى السنوات الأخيرة. على أن هطول الأمطار بشكل غير كاف أو غير منتظم حد من الإنتاج الزراعي في بعض البلدان، كتونس والجزائر وملاوي، مثلا، وبلدان القرن الافريقي. والتوقعات الزراعية لعام ١٩٩٥ إيجابية بوجه عام، ما خلا في البلدان التي تعصف بها الحروب.

٧٣ - وقد تعطل النشاط الاقتصادي في ثمانية بلدان افريقية في عام ١٩٩٤، بسبب عدد كبير من الاضطرابات الأهلية، منها كمثال صارخ وأحد الأعمال العدائية المسلحة الواسعة النطاق والمجازر التي وقعت في رواندا. وظل النشاط الاقتصادي في نيجيريا يعاني من عراقيل من جراء عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات والنقص في النقد الأجنبي، الذي تضاعف من جراء هذه العوامل. أما في جنوب افريقيا فساهمت اضطرابات العمال وحالة عدم التيقن والعطلات الرسمية الاستثنائية المتعلقة بأول انتخابات ديمقراطية في نيسان/أبريل ١٩٩٤ في توقف مؤقت في الانتعاش الاقتصادي الذي عاد، بالرغم من ذلك، الى استئناف سيره في النصف الثاني من عام ١٩٩٤.

٧٤ - والواقع أن الجنوب الافريقي يستعد، بفضل اتفاق السلم الأخير في أنغولا والانتخابات الناجحة في موزامبيق وجنوب افريقيا، لأن يدخل عاما جديدا (١٩٩٥) دون نزاع رئيسي لأول مرة منذ أوائل الستينات. ونتيجة لذلك، أخذ الإعمار والتنمية والإصلاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي تحتل مكانا أبرز في جدول أعمال صانعي السياسة في هذه المنطقة. وعلى غرار ذلك، أخذت الإصلاحات الاقتصادية في بلدان أخرى (مثل توغو وغابون وغينيا - بيساو ومدغشقر) تحظى بمزيد من الاهتمام على أثر التحولات السياسية.

٧٥ - وقد ازداد رسوخ الإصلاحات الاقتصادية في عدة بلدان في ١٩٩٤. وتحررت أسواق تداول النقد الأجنبي في تونس وزمبابوي وكينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس. وأطلق تخفيض فرنك الاتحاد المالي الافريقي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، مع ما رافقه من مساعدة مالية دولية، مزيدا من الإصلاحات في الميزانية والقطاع العام في بلدان منطقة الفرنك. وارتفعت أيضا عائدات الضرائب والجمارك، وإن لم يكن ذلك إلا بمقادير مخيبة للآمال في بعض الحالات. وخفت بسرعة حدة موجة الاضرابات والمظاهرات التي تلت تخفيض قيمة العملة مباشرة، في جميع البلدان تقريبا. وبدأت الصادرات والتبادل التجاري بين بلدان الإقليم يستجيبان للحوافز الجديدة، وكذلك للانتعاش في أسعار السلع الأساسية الدولية. ويبدو أيضا أن رأس المال الأجنبي آخذ في العودة الى بعض البلدان. وزادت سرعة التضخم المحلي أولا كرد فعل لتخفيض قيمة العملة، ولكن هبط بعدئذ معدل التضخم. وبهذا انحصر معدل التضخم السنوي بين ٢٠ و ٤٠ في المائة في جميع بلدان الاتحاد المالي الافريقي تقريبا.

٣ - جنوب وشرق آسيا

٧٦ - تسارع النمو العام للناتج المحلي الإجمالي في جنوب وشرق آسيا حتى بلغ ٦,٤ في المائة في ١٩٩٤، قافزا الى المستويات التي كان عليها في الثمانينات الأخيرة (انظر المرفق، الجدول ألف - ٦). وكان هذا يعكس قوة اقتصادية واسعة النطاق في المنطقة، مع حالات انتعاش قوية في جمهورية كوريا والفلبين، ونموا سريعا مستمرا في سنغافورة وفييت نام والجيل الثاني من الاقتصادات الآخذة بالتصنيع حديثا وهي اندونيسيا وتايلند وماليزيا. وكان هناك توسع مطرد أيضا في هونغ كونغ ومقاطعة تايوان الصينية، واشتد ساعد الاقتصاد في الهند خلال العام المذكور.

٧٧ - والطالع العام للمنطقة في ١٩٩٥ ينطوي على توقع تسارع النمو الاقتصادي حتى يبلغ ٦,٧٥ في المائة. ومن المتوقع أن يبلغ الجيل الثاني من الاقتصادات الآخذة بالتصنيع حديثا، ومثلها الفلبين وفييت نام والهند، معدلات نمو أعلى مما كانت عليه في ١٩٩٤. وبالمقابل، يتوقع حدوث توسع أبطأ في معظم بلدان الجيل الأول من الاقتصادات الآخذة بالتصنيع حديثا، وهي جمهورية كوريا، وسنغافورة، وهونغ كونغ، ولا يشمل ذلك مقاطعة تايوان الصينية.

٧٨ - والعوامل المساهمة في الطالع الاقتصادي القوي في ١٩٩٥ - وهي قوة الصادرات فضلا عن ارتفاع مستويات الاستهلاك الخاص واستثمار القطاعين: العام والخاص - مماثلة للعوامل التي كان لها تأثيرها في ١٩٩٤. وستواصل أسواق الصادرات التقليدية في الاقتصادات الصناعية توسعها، في حين سيستمر التبادل التجاري داخل المنطقة في اكتساب أهمية متزايدة. وستظل الصين أيضا، ما لم يحدث بطء شديد في اقتصادها، مصدرا هاما للطلب على الصادرات من المنطقة. ومن المتوقع أن يستمر نمو الطلب على الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تمخض عنه رفع سعر الين مؤخرا. وسوف تساعد أيضا إعادة التنظيم الهيكلي في الاقتصادات الآخذة بالتصنيع حديثا في المحافظة على مستويات الاستثمار وعلى قدرة الصادرات على المنافسة.

٧٩ - ومع النمو الشديد في الناتج المحلي الاجمالي، سيكون من الشواغل الرئيسية في السياسة العامة في معظم الاقتصادات، تفاقم التضخم. فضغوط التضخم، التي بدأت في الظهور في ١٩٩٤، تفاقمت من جراء الآثار النقدية المحلية التي ترتبت على التدفقات الرأسمالية الكبيرة. وقد قام بعض الاقتصادات، مثل الجيل الثاني من الاقتصادات الآخذة بالتصنيع حديثا بتشديد سياساتها النقدية، ولكن عاق جهودها في هذا السبيل أسعار الفائدة المرتفعة سلفا وضرورة تجنب ارتفاع قيمة عملتها كثيرا لأسباب تتعلق بالمحافظة على قدرة صادراتها على المنافسة. والواقع أن تايلند وماليزيا والهند أخذت بقيود مباشرة على رؤوس الأموال الوافدة اليها. على أنه لا بد لازدياد أسعار الفائدة الدولية من تقليل جاذبية المنطقة لمديري الاستثمارات الأجنبية والحد من تدفق رأس المال، الأمر الذي يفسح مجالا أوسع لتقييد السياسات النقدية في سبيل محاربة عوامل التضخم. وتسعى بعض الاقتصادات التي تعاني حالات شديدة من اختلال التوازن المالي، مثل الهند، الى التشدد في سياساتها المالية كوسيلة للحد من التضخم.

٨٠ - ومن المتوقع أن تتضاعف في جميع بلدان المنطقة جهود التحرير الاقتصادي والاصلاح الاقتصادي، وإن يكن ذلك بسرعة تتفاوت بتفاوت الاقتصادات. وسيظل تحرير التجارة وإلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي بأنظمة والتنمية هي سياسة أكثرية الحكومات. وفي الإمكان توقع ازدياد سرعة التحويل الى القطاع الخاص، وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في معظم بلدان المنطقة.

٤ - الصين

٨١ - في الصين، حيث استمرت معدلات النمو الاقتصادي التي تتجاوز العشرة في المائة لمدة ثلاث سنوات، تحول تركيز السياسات نحو محاولة التصدي للتضخم المتسارع والتحكم في حدوث "استقرار هادئ"، أي تقليل التضخم إلى مستوى منخفض، دون إحداث أي تقليص حاد في النمو أو انتكاس. غير أن ذلك الاستقرار لا يزال يبدو غير مؤكد، مع تخطي معدل التضخم السنوي نسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٤، ومع تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي بصورة طفيفة. ويُقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بنسبة ١١,٥ في المائة، مع نمو الإنتاج الصناعي بنسبة تبلغ ١٧ في المائة تقريبا. وقد ظل الاستثمار أيضا يتسم بالقوة. وتحسن الميزان التجاري على مدار العام، حيث تحول من وجود عجز كبير إلى توفر فائض ضئيل. ويُتوقع أن تصل الصادرات إلى ١٢٠ بليون دولار، وهو رقم أعلى بنسبة ٣٠ في المائة مما كان عليه الحال في عام ١٩٩٣، في حين تنامت الواردات بنسبة ١٥ في المائة.

٨٢ - ويُنظر بشكل واسع إلى تسارع التضخم في عام ١٩٩٤ ووصوله إلى أعلى معدلاته منذ عام ١٩٨٩ على أنه من العلامات التي تدعو إلى القلق. فإلى جانب الضغوط التضخمية الناجمة عن النمو القوي في النفقات، فإن زيادات الأجور الرسمية للعمال في المؤسسات الحكومية قد جعلت إجمالي مدفوعات أجور العمال الحضريين تقفز بنسبة ٨٢ في المائة في الشهور التسعة الأولى من العام. كما تم رفع الأسعار الرسمية لشراء المنتجات الزراعية، وذلك من أجل تنشيط الإنتاج. وتضافرت هذه التدابير مع الأحوال الجوية المعاكسة لترفع أسعار المواد الغذائية بصورة سريعة، مما أدى إلى حدوث زيادة تربو على ٢٥ في المائة في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في الحضر.

٨٣ - وكان النمو في عرض النقود عنصرا آخر من العناصر الرئيسية التي ساهمت في التضخم في عام ١٩٩٤. فقد شهد المقياس العام لعرض النقود (M_2) نموا بنسبة ٣٧ في المائة في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بالمقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٣. وكان ذلك يرجع أساسا إلى التمويل المصرفي للمشاريع الحكومية التي تحقق خسائر، وهو ما يشكل معضلة تتعلق بالسياسات العامة للحكومة الصينية. فمن ناحية، هناك ضرورة ملحة لتحويل هذه المشاريع إلى منتجين قادرين على المنافسة في اقتصاد سوقي اشتراكي جديد. ومن ناحية أخرى، فإن احتمالات البطالة وعواقبها الاجتماعية - التي يتعذر تلافيها، على الأقل في المدى القصير من هذه المرحلة الانتقالية - تدفع صانعي السياسة العامة فيما يبدو إلى انتهاج استراتيجية تقوم على تناوب التوقف والانطلاق.

٨٤ - ولا يزال يتعين الانتظار لرؤية ما إذا كان الاقتصاد الصيني سيحقق "استقرارا هادئا" في عام ١٩٩٥. فتباطؤ نمو الناتج في عام ١٩٩٤ يشير إلى ذلك الاتجاه، غير أن عودة معدلات التضخم العالية إلى الظهور تزيد من احتمالات الاضطرار إلى فرض قيود نقدية صارمة وتدابير إدارية قاسية. وإذا ما نجحت الحكومة في الحيلولة دون حدوث مزيد من تسارع التضخم في الربع الأخير من عام ١٩٩٤، فإن النتيجة الأرجح في عام ١٩٩٥ ستكون تحقيق معدل نمو يبلغ ١٠ في المائة - أكثر مما ستكون "استقرارا خشنا" بنمو الناتج بمعدل أقل من ذلك كثيرا.

٥ - غرب آسيا ومنطقة البحر المتوسط

٨٥ - يُقدر أن الناتج في غرب آسيا قد انكمش بحوالي ١,٦ في المائة في عام ١٩٩٤، وهو ما يمثل تحولا كبيرا عن النمو القوي نسبيا الذي حققه في العامين السابقين (انظر المرفق، الجدول ألف - ٦). فمعظم البلدان المصدرة للنفط شهدت انخفاضا في ناتجها ودخلها الحقيقي، في حين حققت البلدان المستوردة للنفط نموا في ناتجها ودخلها الحقيقي. ويُتوقع أن يبدأ في عام ١٩٩٥ انتعاش متواضع في المنطقة ككل. وفي منطقة البحر المتوسط، شهدت تركيا انكماشا حادا في الناتج في عام ١٩٩٤، غير أن ذلك أيضا يُتوقع أن يفسح المجال أمام انتعاش متواضع في عام ١٩٩٥. ولا تزال الحرب في البوسنة والهرسك، وما يواكبها من جزاءات اقتصادية، تشيع الاضطراب في الحالة في معظم الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة.

٨٦ - وتضافر انخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض عائدات الصادرات وإيرادات الميزانيات في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط، وكذلك عدم الاستقرار السياسي في اليمن، واستمرار الجزاءات الاقتصادية المفروضة على العراق، لتساهم جميعها في تراجع الناتج المحلي الإجمالي في غرب آسيا. وقد حدث الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصدرة للنفط رغم النمو في الأنشطة غير النفطية للقطاع الخاص. غير أن جميع البلدان المستوردة للنفط حققت نموا اقتصاديا قويا نسبيا، وهو ما يُتوقع أن يستمر في عام ١٩٩٥، إلى جانب بدء الانتعاش في البلدان المصدرة للنفط، مع تماسك أسعار النفط وتخطي البلدان للمراحل الانكماشية الأولية لبرامج التكيف الاقتصادي.

٨٧ - وقد عمل ضعف أسعار النفط في عام ١٩٩٤ على تضاعف الصعوبات المالية لمعظم البلدان المصدرة للنفط، وزاد من تفاقم حالات العجز في حساباتها الجارية وميزانياتها، وذلك رغم التخفيضات الكبيرة في الإنفاق العام. ودفعت ضرورة خفض العجز في الميزانية بعض الحكومات إلى إلغاء مشاريع جديدة، وأحيانا إلى تأجيل سداد المدفوعات الواجبة السداد بموجب عقود. ففي المملكة العربية السعودية، كان التقشف المالي أحد العوامل وراء الانخفاض الذي بلغت نسبته ٣ في المائة في النشاط الاقتصادي في عام ١٩٩٤، وهو أول انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي منذ منتصف الثمانينات. واستنادا إلى البيانات والإجراءات الرسمية الأخيرة، فقد تحسنت الاحتمالات تحسنا كبيرا بالنسبة للإصلاحات الهيكلية في الإنفاق العام، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحرير التجارة والاستثمار. وفي جمهورية إيران الإسلامية، أدى انخفاض

في حجم صادرات النفط، مع انخفاض أسعاره، إلى تقليل العائدات من النقد الأجنبي، مما فرض تقليص الإنفاق الحكومي وأدى إلى تخفيضات في الاستثمار العام والخاص على حد سواء. ونتيجة لذلك، انكمش الاقتصاد بحوالي ٤ في المائة.

٨٨ - وفي البلدان المستوردة للنفط في غرب آسيا، كان تزايد احتمالات السلم عاملا حافزا للنشاط الاقتصادي. فقد حقق الاقتصاد الإسرائيلي نموا بنسبة تزيد على ٦ في المائة، وهو ما يرجع إلى حدوث زيادة في نشاط القطاع الخاص ونمو كبير في الطلب المحلي وتوسع في الصادرات. وانتعش النشاط الاقتصادي في الأردن، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة ٥,٥ في المائة، ويُتوقع أن يشهد مزيدا من التحسن في عام ١٩٩٥ في إطار الإصلاح الاقتصادي المتواصل. وساعدت جهود الإعمار في تحقيق معدل نمو نسبته ٨,٥ في المائة في لبنان، بل ويُتوقع تحقيق معدل نمو أعلى من ذلك في عام ١٩٩٥، رغم أن ارتفاع معدل التضخم وزيادة الدين العام يمكن أن يقوضا الانتعاش.

٨٩ - وظل معدل التضخم بصفة عامة أقل من ٥ في المائة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين كان معتدلا في إسرائيل والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، ومرتفعا نسبيا في العراق وجمهورية إيران الإسلامية واليمن.

٩٠ - ويبدو الاقتصاد التركي مهيأ لتحقيق نمو متواضع نسبته ٢,٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥، بعد انكماشه بما يقدر بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٤ في أعقاب برنامج نيسان/ابريل للتقشف والقيود النقدية، الذي وصلت في إطاره معدلات الفائدة إلى ٤٠ في المائة في السنة بالأسعار الحقيقية. وقد اتبعت هذه السياسات بعد أزمة في النقد الأجنبي في كانون الثاني/يناير وما أعقبها من تخفيض في قيمة الليرة التركية. وفي حين استقر سعر الصرف في ذلك الوقت، فقد تصاعد معدل التضخم إلى حوالي ١١٠ في المائة لعام ١٩٩٤ بأكمله، وهو ما كان يعكس في جانب منه بعض الزيادات الحادة غير المتكررة في الضرائب والأسعار المقررة. وفي الحقيقة، فإن القضية الرئيسية في السياسة الاقتصادية العامة في تركيا على مدار عام ١٩٩٤ كانت تتمثل في العجز الكبير في القطاع العام. وأسفرت الخطوات الأولى نحو إصلاح النظام الضريبي في توفير إيرادات أعلى للميزانية، وتحقق إنجاز كبير عندما وافق البرلمان التركي في تشرين الثاني/نوفمبر على قانون إطاري للتحول إلى القطاع الخاص، بما يفسح المجال أمام ما هو مقترح من بيع أكثر من ١٠٠ مؤسسة حكومية.

٩١ - وفي حالة يوغوسلافيا السابقة، تراوحت الحالة الاقتصادية في الدول التي خلفتها ما بين اليأس والأمل الشديد. ففي ناحية، تقف البوسنة والهرسك، حيث جعلت المذابح من المؤشرات الاقتصادية المعتادة أمرا عديم المعنى. وفي الناحية الأخرى، تقف سلوفينيا. فمع تحقق نمو نسبته ٤ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤، والتنبؤ بزيادة نسبتها ٥ في المائة لعام ١٩٩٥، فإن سلوفينيا هي الوحيدة بين الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة التي حققت تقدما كبيرا في انتقالها إلى اقتصاد السوق. ورغم أن عملية التحول إلى القطاع الخاص هي عملية بطيئة الحركة، فإن ثقة المستثمرين تبدو مرتفعة. ورغم

أن التجارة مع كرواتيا وبقية يوغوسلافيا السابقة قد واصلت الانكماش في عام ١٩٩٤، فإن الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي والنمسا سجلت زيادة كبيرة. وتستفيد سلوفينا من إعفاء معظم سلعها الصناعية الداخلة إلى الاتحاد الأوروبي من التعريفات الجمركية بموجب اتفاق التعاون الذي أبرمه البلد. كما عقدت سلوفينيا في عام ١٩٩٤ اتفاقا لحرية التجارة مع الجمهورية التشيكية وهنغاريا وسلوفاكيا.

الحواشـــي

(١) كما يتبين من الجدول، تتضح نفس الصورة العامة للانتعاش عندما تقاس معدلات النمو الإجمالية باستخدام معادلات القوة الشرائية بدلا من أسعار الصرف.

(٢) إن البيانات المأخوذة من بعض الاقتصادات الأكبر حجما التي تمر بمرحلة انتقالية تتسم بقدر كبير من عدم الاتساق، إلى حد أن الانتعاش بالنسبة للمجموعة ككل يمكن أن يكون قد بدأ دون أن تعكس البيانات الرسمية ذلك، نظرا للقدر الكبير والمتزايد من الأنشطة الاقتصادية الذي لا يـُدرج في البيانات بدرجة كافية. وبصفة عامة، فإن البيانات الاقتصادية الكلية المأخوذة من العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تعتبر غير موثوق بها إلى درجة كبيرة، ولا بد من توخي الحذر البالغ في تفسيرها.

(٣) يبدو أن هناك توافقا واسعا في الآراء فيما بين القائمين على التنبؤات على أن خطر حدوث تضخم كبير في الاقتصادات الصناعية السبعة الكبرى هو خطر ضعيف في عام ١٩٩٥. فمن بين ١٥٣ تنبؤا بارتفاع أسعار المستهلك في أي من البلدان السبعة، لم يكن هناك سوى اثنين فحسب (أحدهما لإيطاليا، والآخر للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) يصلان إلى ٤,٥ في المائة أو أكثر. وكان أدنى التنبؤات هو انخفاض أسعار المستهلك بنسبة ٠,٣ في المائة في اليابان (حسب ما ورد في Consensus Forecasts (لندن)، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤).

(٤) البلدان الآخذة بالتصنيع حديثا، على النحو المحدد هنا، تشمل الاقتصادات الأربعة الأصلية (هونغ كونغ وجمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية)، مضافا إليها الوافدون الجدد - اندونيسيا وتايلند وماليزيا.

(٥) حتى لو كان نصيب الفرد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك المناطق بنفس حجمه في البلدان الآخذة بالتصنيع حديثا، فإنه سيتعين استدامته، لعقود في بعض الأحيان، لإنجاز خطوات دائمة كبيرة ضد البطالة. فالصين، على سبيل المثال، تواجه مشكلة بطالة خطيرة حتى بعد عقد ونصف العقد من النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ متوسطه قرابة ٨ في المائة سنويا. فالبطالة الواسعة النطاق ظلت لمدة طويلة تتخفى وراء العمالة الزراعية الزائدة والإفراط في التوظيف في المؤسسات الحكومية الكبيرة في الحضر؛ غير أن المسألة أصبحت الآن أكثر وضوحا، مع الهجرة الداخلية الواسعة إلى المناطق الحضرية الساحلية. ورغم الدينامية الزائدة للقطاع غير الحكومي في المناطق الحضرية،

فإنه لا يزال صغيرا بالنسبة لحجم الصين، ولا تزال قدرته على توليد العمالة محدودة بالنسبة لاحتياجات الوظائف، لا سيما إذا ما أريد لقطاع المؤسسات الحكومية المدعوم بشدة أن يتخلص من كميات كبيرة من العمالة الزائدة كجزء من الجهود المبذولة لتقليص ما يتركه القطاع من أثر تضخمي على وضع ميزانية الحكومة.

(٦) للاطلاع على تفاصيل إضافية بشأن سياسات العمالة وتأسسها على وضع العمالة في الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.II.C.1)، الفصل السادس.

(٧) إن الطفرة التي حدثت في واردات البلدان النامية في السنوات الأخيرة قد شكلت بالفعل حافزا يُعتد به للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو. فقد أضافت الواردات ما يناهز ١٥٠ بليون دولار إلى صادرات الاقتصادات الصناعية في السنوات الثلاث الأولى من التسعينات فحسب (إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة، النشرة الشهرية للإحصاءات، حزيران/يونيه ١٩٩٤ الصفحة ٢٥٦ من النص الانكليزي).

(٨) كما يتضح من المرفق، الجدول ألف - ٦، فقد حدث نمو في السكان في مجموعة البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٣ في المائة (وهو ما يعني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة ١ في المائة تقريبا، حيث يُقدر أن النمو في الناتج كان بنسبة ٢,٢ في المائة). وفي جنوب افريقيا، كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي مساويا في سرعته تقريبا لنمو السكان (٢ في المائة مقابل ٢,٣ في المائة)، في حين انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا بأكثر من ١ في المائة.

مرفق

الجداول

الجدول ألف - ١ - الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ١٩٨٤-١٩٩٥[أ]

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤[ب]	١٩٩٥[ج]
جميع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٤,٣	٣,٤	٢,٨	٣,٣	٤,٥	٣,٣	٢,٥	٠,٨♦	١,٥	١,١	٢,٦	٢ ٣/٤
البلدان الصناعية الرئيسية	٤,٥	٣,٤	٢,٩	٣,٣	٤,٦	٣,٣	٢,٥	٠,٩♦	١,٦	١,٢	٢,٦	٢ ٣/٤
ألمانيا	٢,٨	١,٩	٢,٢	١,٤	٣,٧	٣,٣	٤,٧	١,٢♦	٢,١	١,٢-	٢,٤	٣
ايطاليا	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٣,١	٤,١	٢,٩	٢,١	١,٣	٠,٩	٠,٧-	٢,١	٢ ٣/٤
فرنسا	١,٣	١,٩	٢,٥	٢,٣	٤,٥	٤,٣	٢,٥	٠,٨	١,٢	١,٠-	٢,١	٣ ١/٤
كندا	٦,٣	٤,٨	٣,٣	٤,٣	٤,٩	٢,٥	٠,٢-	٢,٢-	١,٠	٣,١	٤,٣	٣ ٣/٤
المملكة المتحدة	٢,٣	٣,٨	٤,٣	٤,٨	٥,٠	٢,٢	٠,٤	٢,٠-	٠,٥-	٢,١	٣,٥	٣
الولايات المتحدة	٦,٢	٣,٢	٢,٩	٣,١	٣,٩	٢,٥	١,٢	٠,٦-	٢,٣	٣,١	٣,٨	٢ ٣/٤
اليابان	٤,٣	٥,٠	٢,٦	٤,١	٦,٢	٤,٧	٤,٨	٤,٣	١,١	٠,١	٠,٦	٢
بلدان صناعية أخرى	٣,٣	٣,٠	٢,٥	٣,٣	٣,٥	٣,٨	٢,٦	٠,٦	٠,٩	٠,٢	٢,٧	٣
بند تذكيري أوروبا الغربية	٢,٤	٢,٦	٢,٨	٢,٨	٤,٠	٣,٤	٢,٧	٠,٦♦	١,٠	٠,٤-	٢,٤	٣
الاتحاد الأوروبي	٢,٣	٢,٥	٢,٨	٢,٩	٤,٢	٣,٤	٢,٨	٠,٨♦	١,١	٠,٤-	٢,٤	٣
بلدان أخرى	٣,٠	٣,٢	٢,٥	٢,٥	٢,٩	٣,٣	٢,٠	٠,٨-	٠,٣-	٠,٧-	٢,٥	٢ ٣/٤

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة: فمنذ عام ١٩٩١، أصبحت ألمانيا تشمل المقاطعات الشرقية.

(أ) بيانات مجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة استخدم فيها كعامل ترجيح لكل سنة الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة مقوما بأسعار وأسعار صرف العملة في عام ١٩٨٨.

(ب) تقدير أولي.

(ج) توقعات تستند الى مشروع لينك.

الجدول ألف - ٢ - البلدان الصناعية الرئيسيـــة: المؤشـــرات ربـــع السنوية، ١٩٩٢-١٩٩٤

	أرباع سنة ١٩٩٢				أرباع سنة ١٩٩٣				أرباع سنة ١٩٩٤		
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول	الثاني	الثالث [أ]
نمو الناتج المحلي الإجمالي[ب]											
المانيا (الغربية)	٧,٩	-٠,٥	-١,٤	-٣,٤	-٦,٤	٢,٣	٢,٦	-٢,٠	٢,٠	٤,١	٥,٣
ايطاليا	١,٠	٠,٧	-٣,٠	-١,٠	-١,٠	١,٧	-٢,٧	٤,٢	١,٥	٥,٧	٢,٥
فرنسا	٢,٧	-٠,٧	٠,٠	-١,٠	-٣,٥	٠,٧	١,٤	٠,٤	٢,٧	٤,١	٣,٠
كندا	٠,٧	٠,٤	٠,٠	٠,٧	٣,٥	٤,٢	١,٤	٣,٥	٤,٥	٦,٧	٤,٧
المملكة المتحدة	-٢,٧	٠,٣	١,٤	١,٠	٣,٢	١,٧	٢,٨	٢,٩	٣,٨	٥,٩	٣,٥
الولايات المتحدة	٣,٥	٢,٨	٣,٤	٥,٧	١,٤	١,٩	٢,٩	٦,٣	٣,٤	٤,١	٣,٩
اليابان	٢,١	-١,٩	-٠,٣	-١,١	٣,٥	-٢,١	١,١	-٢,٨	٤,٠	-١,٦	٣,٧
المجموع	٢,٩	٠,٦	١,٠	١,٥	٠,٨	٠,٩	١,٩	٢,٣	٣,٣	٣,٠	٣,٩
معدل البطالة[ج]											
ألمانيا (الغربية)	٤,٥	٤,٧	٤,٦	٤,٩	٥,٣	٥,٦	٦,٠	٦,٣	٦,٥	٦,٦	٦,٦
ايطاليا	٩,٩	١٠,٠	١٠,١	٩,٣	٩,١	١٠,٧	١٠,٣	١٠,٧	١١,٧	١٢,٥	١٢,٤
فرنسا	١٠,١	١٠,٣	١٠,٤	١٠,٧	١١,١	١١,٥	١١,٩	١٢,٣	١٢,٥	١٢,٦	١٢,٦
كندا	١٠,٧	١١,٢	١١,٥	١١,٥	١١,٠	١١,٣	١١,٣	١١,٠	١١,٠	١٠,٦	١٠,١
المملكة المتحدة	٩,٥	٩,٧	١٠,١	١٠,٤	١٠,٥	١٠,٣	١٠,٤	١٠,١	٩,٩	٩,٦	٩,٥
الولايات المتحدة	٧,٢	٧,٤	٧,٤	٧,٢	٧,٠	٦,٩	٦,٧	٦,٤	٦,٥	٦,١	٦,٠
اليابان	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٣,٠
المجموع	٦,٦	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٧,١	٦,٩	٦,٩
نمو أسعار المستهلك[د]											
ألمانيا (الغربية)	٤,٧	٤,٣	١,٨	٣,٩	٧,٤	٣,٨	١,٧	٢,٣	٥,٤	٢,٨	١,٤
ايطاليا	٥,٧	٤,٥	٣,٣	٥,٢	٤,١	٤,٣	٤,٠	٤,٥	٥,٥	٢,١	٢,٨
فرنسا	٢,٠	٣,٠	٠,٣	٢,٠	٣,٣	٢,٦	١,٠	١,٦	١,٩	٢,٢	٠,٧
كندا	١,٨	١,٨	١,٨	١,٥	٣,٠	٠,٦	١,٨	٢,١	-١,٨	-١,٥	٢,٢

	أرباع سنة ١٩٩٢				أرباع سنة ١٩٩٣				أرباع سنة ١٩٩٤		
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول	الثاني	الثالث (أ)
المملكة المتحدة	٢,٣	٨,٩	-٠,٣	١,٦	-٢,٧	٦,٧	١,١	١,٣	٠,٧	٧,٣	٠,٠
الولايات المتحدة	٢,٨	٣,١	٣,١	٣,١	٣,٤	٣,٠	١,٥	٣,٠	٢,٥	٢,٥	٣,٦
اليابان	-١,٤	٥,٥	-١,٨	١,٨	٠,٠	٣,٦	١,٨	-١,٠	٠,٨	١,٥	١,٤
المجموع	٢,١	٤,٢	١,٤	٢,٨	٢,٦	٣,٤	١,٧	١,٩	٢,٢	٢,٤	٢,٣
نمو الإنتاج الصناعي (هـ)											
ألمانيا (الغربية)	٧,٩	-٧,٠	-٦,٥	-١٢,٣	-١١,٤	-١,٨	١,٥	٠,٤	٠,٧	١٠,٢	١,٩
ايطاليا	٤,٢	-٢,٧	-٨,٠	-٥,٥	-٠,٧	-٣,٩	٢,٩	-٠,٧	-١,٨	٢١,١	١٨,٦
فرنسا	٠,٠	-٠,٤	-٢,٤	-٧,٦	-٦,٣	-٢,٢	٢,٢	-٤,٣	٥,٧	١٢,٣	٦,٦
كندا	-٢,٧	٢,٠	٤,٠	٥,٦	٩,٢	٦,٦	٤,٢	٥,٦	٠,٧	١٣,٥	٩,٣
المملكة المتحدة	-٣,٣	-٠,٧	٤,٩	٢,٦	٠,٠	٣,٣	٤,٨	٤,٧	٣,٢	١١,٩	٤,٤
الولايات المتحدة	-٣,٥	٥,٥	٢,٥	٤,٣	-٢,١	٢,٥	٢,٤	٧,٤	٧,٣	٦,١	٥,٢
اليابان	-٣٥,٣	٢٧,٤	-١,٧	-١٠,٣	١,٠	-٦,٧	١,٤	-١٣,٩	٧,١	٢,٣	١٢,٩
المجموع	-١٠,١	٨,٥	-٠,٧	-٣,٥	-٢,٠	-١,٢	٢,٣	-١,١	٥,٢	٧,٧	٨,١

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والسلطات الوطنية.

(أ) تقديرات جزئية.

(ب) النسبة المئوية للتغير في البيانات المعدلة موسميا من الربع السابق، معبرا عنها بمعدل سنوي (المجموع هو متوسط مرجح استخدم فيه كعامل ترجيح الناتج المحلي الإجمالي السنوي، مقوما بالأسعار وأسعار صرف العملة في عام ١٩٨٨).

(ج) النسبة المئوية لمجموع القوى العاملة، والبيانات معدلة موسميا حسبما وحدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(د) النسبة المئوية للتغير عن الربع السابق، معبرا عنها بمعدل سنوي.

(هـ) النسبة المئوية للتغير في البيانات المعدلة موسميا عن الربع السابق، معبرا عنها بمعدل سنوي.

الجدول ألف - ٣ - الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو: معدلات البطالة، ١٩٨٤-١٩٩٥[أ]
(النسبة المئوية من مجموع القوى العاملة)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤[ب]	١٩٩٥[ج]
جميع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٧,٨	٧,٧	٧,٦	٧,٢	٦,٦	٦,١	٦,٠	٦,٦	٧,٣	٧,٧	٨,٠	٧ ١/٢
البلدان الصناعية الرئيسية	٧,٣	٧,٢	٧,١	٦,٧	٦,١	٥,٧	٥,٦	٦,٢	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٦ ١/٢
المانيا (الغربية)	٧,١	٧,٢	٦,٤	٦,٢	٦,٢	٥,٦	٤,٩	٤,٢	٤,٦	٥,٨	٦,٧	٦ ١/٤
ايطاليا	٩,٤	٩,٦	١٠,٥	١٠,٩	١١,٠	١٠,٩	١٠,٣	٩,٩	١٠,٥	١٠,٢	١١,١	١٠ ٣/٤
فرنسا	٩,٧	١٠,٢	١٠,٤	١٠,٥	١٠,٠	٩,٤	٨,٩	٩,٤	١٠,٤	١١,٧	١٢,٦	١٢ ١/٤
كندا	١١,٢	١٠,٤	٩,٥	٨,٨	٧,٧	٧,٥	٨,١	١٠,٢	١١,٢	١١,١	١٠,٥	٩ ٣/٤
المملكة المتحدة	١١,٧	١١,٢	١١,٢	١٠,٣	٨,٥	٧,١	٦,٨	٨,٨	٩,٩	١٠,٣	٩,٤	٨ ١/٢
الولايات المتحدة	٧,٤	٧,١	٦,٩	٦,١	٥,٤	٥,٢	٥,٤	٦,٦	٧,٣	٦,٧	٦,٢	٦
اليابان	٢,٧	٢,٦	٢,٨	٢,٨	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٥	٣,٠	٣
بلدان صناعية أخرى	١٠,٢	١٠,٣	٩,٩	٩,٦	٩,١	٨,١	٧,٩	٨,٦	٩,٨	١١,٨	١٣,١	١٠ ٣/٤
بند تذكيري												
أوروبا الغربية	٩,٨	٩,٩	٩,٨	٩,٦	٩,٠	٨,٢	٧,٦	٧,٩	٨,٨	١٠,٠	١٠,٩	١٠ ١/٢
الاتحاد الأوروبي	١٠,٥	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٣	٩,٧	٨,٨	٨,١	٨,٣	٩,١	١٠,٣	١١,٢	١٠ ٣/٤
بلدان أخرى	٣,٣	٣,٢	٣,٢	٣,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٨	٤,٠	٥,٨	٨,٠	٨,٣	٧ ٣/٤

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) بيانات وطنية معدلة لتتمشى مع الأساس الموحد الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(ب) تقدير أولي.

(ج) توقعات تستند الى مشروع لينك.

الجدول ألف - ٤ - الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو: التضخم في أسعار المستهلك، ١٩٨٤-١٩٩٥[أ]
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤[ب]	١٩٩٥[ج]
جميع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٤,٥	٤,٠	٢,٢	٢,٨	٣,٢	٤,٤	٥,٠	٤,٣	٣,١	٢,٧	٢,٣	٢١/٢
البلدان الصناعية الرئيسية	٤,٢	٣,٧	١,٨	٢,٦	٣,٠	٤,٢	٤,٨	٤,٢	٢,٩	٢,٦	٢,٢	٢١/٢
المانيا (الغربية)	٢,٥	٢,٢	-٠,٢	٠,٣	١,٣	٢,٧	٢,٧	٣,٥	٤,٠	٤,١	٣,٠	٢١/٢
ايطاليا	١٠,٩	٩,٢	٥,٨	٤,٧	٥,١	٦,٢	٦,٥	٦,٣	٥,٢	٤,٥	٣,٨	٣٣/٤
فرنسا	٧,٤	٥,٨	٢,٦	٣,٣	٢,٨	٣,٤	٣,٤	٣,٢	٢,٤	٢,١	١,٨	٢
كندا	٤,٣	٤,٠	٤,١	٤,٤	٤,٠	٥,١	٤,٧	٥,٦	١,٥	١,٩	٠,٤	١٣/٤
المملكة المتحدة	٤,٩	٦,١	٣,٥	٤,١	٤,٨	٧,٨	٩,٥	٥,٩	٣,٧	١,٦	٢,٥	٣١/٢
الولايات المتحدة	٤,٣	٣,٧	١,٨	٣,٧	٤,٠	٤,٩	٥,٤	٤,٢	٣,١	٣,٠	٢,٧	٣١/٤
اليابان	٢,٢	٢,٠	٠,٦	٠,١	٠,٧	٢,٢	٣,١	٣,٣	١,٧	١,٢	٠,٧	١/٢
بلدان صناعية أخرى	٦,٦	٥,٩	٤,٨	٤,٢	٤,٢	٥,٢	٦,١	٥,٣	٤,٠	٣,٦	٣,٢	٣١/٢
بند تذكيري												
أوروبا الغربية	٦,١	٥,٣	٢,٩	٢,٩	٣,٣	٤,٨	٥,٥	٤,٩	٤,٠	٣,٤	٣,٠	٣
الاتحاد الأوروبي	٦,٢	٥,٤	٢,٩	٢,٩	٣,٣	٤,٨	٥,٤	٤,٨	٤,١	٣,٤	٣,١	٣١/٤
بلدان أخرى	٥,٤	٤,٧	٢,٧	٣,٣	٣,٩	٤,٥	٦,٢	٥,٦	٣,٢	٣,٤	١,٩	٢١/٢

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى "الاحصائيات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي.

(أ) تمثل بيانات مجموعات البلدان متوسطات مرجحة استخدمت فيها كعوامل ترجيح لكل سنة نفقات الاستهلاك في نفس السنة مقومة بالأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٨.

(ب) تقدير أولي.

(ج) توقعات تستند الى مشروع لينك.

الجدول ألف ـ٥ ـ اقتصادات أوروبا وآسيا المارة بمرحلة انتقال: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ١٩٨٤ - ١٩٩٥[أ]

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤[أ]	١٩٩٥[ب]
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	٣,٤	٢,٠	٣,٥	٢,٦	٤,٥	٢,١	٦,٢-	♦٨,٨-	١٥,٦-	٨,٦-	١٠,٣-	٥ -
الاتحاد السوفياتي السابق والدول الخلف[ج]	٣,٠	١,٧	٣,٦	٢,٨	٥,٣	٣,٠	٤,٠-	٨,٠-	١٨,٣-	١٢,٠-	..	..
بلدان البلطيق									٣١,٢-	١٤,٩-	٠,٧	٢ ١/٢
استونيا									١٤,٨-	٢,٠-	٢,٩	٤
لاتفيا									٣٣,٨-	١٩,٩-	٢,٠-	١
ليتوانيا									٣٥,٠-	١٧,٠-	١,٥	٢ ١/٢
أوروبا الشرقية	٤,٥	٢,٦	٣,٢	٢,٢	٢,٧	٠,١	١١,٥-	♦١١,٤-	٥,٢-	١,٠	٢,٤	٣ ١/٢
ألبانيا	١,٣-	١,٨	٥,٦	٠,٨-	١,٤-	٩,٨	١٠,٠-	٢٩,٤-	٦,٠-	١١,٠	..	..
بلغاريا	٣,٤	٢,٧	٤,٢	٦,١	٢,٦	١,٤-	٩,١-	١١,٧-	٧,٧-	٤,٢-	١,٢-	١/٤
بولندا	٥,٦	٣,٦	٤,٢	٢,٠	٤,٤	٠,٢	١١,٦-	٧,٦-	١,٥	٤,٠	٤,٤	٤ ١/٢
تشيكوسلوفاكيا	٢,١	٢,٢	١,٨	٠,٨	٢,٦	١,٣	٤,٧-	١٤,٤-	٧,١-			
الجمهورية التشيكية										٠,٣-	٢,٣	٣ ١/٤
سلوفاكيا										٤,٢-	١,٢	٣ ١/٤
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	٥,٤	٥,٥	٣,٩	٣,٣	٣,١	٢,٤	٢٥,١-	-	-	-	-	-
رومانيا	٥,٩	٠,١-	٢,٣	٠,٨	٠,٥-	٥,٨-	٧,٣-	١٣,٧-	١٥,٤-	١,٠	٠,٣-	٤ ١/٢
هنغاريا	٢,٧	٠,٣-	١,٥	٣,٨	٢,٧	٣,٨	٣,٣-	١١,٩-	٤,٥-	٢,٠-	٢,٥	١

المصدر: الأمم المتحدة/ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والبيانات الوطنية.

"♦" تشير الى انقطاع في السلسلة.

.. تشير الى عدم كفاية المعلومات لوضع تقدير على درجة مقبولة من الثقة.

(أ) تقدير أولي.

(ب) توقعات، تستند جزئيا الى مشروع لينك.

(ج) البيانات السنوية هي متوسط معدلات نمو ناتج البلدان الأعضاء مرجحة على أساس حصتها من ناتج الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١.

الجدول ألف -٦- البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١٩٨٥-١٩٩٥

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤[أ]	١٩٩٥[ب]
البلدان النامية[ج]	٣,٣	٣,٨	٤,١	٤,٥	٣,٥	٣,٠	٣,٤	٤,٩	٥,١	٤,٨	٥ ١/٢
أمريكا اللاتينية	٣,٦	٤,٢	٣,٠	٠,٧	١,٠	٠,١-	٢,٩	٢,١	٣,١	٣,٣	٣ ٣/٤
افريقيا	٣,٦	١,٥	٠,٦	٢,٧	٣,٠	٢,٢	١,٣	٠,٦	٠,٧	٢,٦	٣ ١/٤
بما في ذلك البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى[د]	١,٩	٢,٦	٠,٦	٢,٩	١,٥	١,٢	٠,٤	٠,١-	٠,٥-	٢,٢	٣
غرب آسيا	٣,٦-	٣,١-	٠,٨-	٠,٠	٣,٢	١,٩	٠,٢-	٥,٧	٣,٧	١,٦-	٢
جنوب وشرق آسيا	٣,٦	٦,٢	٦,٩	٨,٥	٦,١	٦,٤	٥,٣	٥,٣	٥,٤	٦,٤	٦ ٣/٤
الصين	١٢,٩	٨,٥	١١,١	١١,٣	٤,٣	٣,٩	٨,٠	١٣,٢	١٣,٤	١١,٥	١٠
منطقة البحر المتوسط	٢,٨	٥,٥	١,١	٠,٨	٠,٤	١,١	٥,٦-	١,٤-	٠,٢-	٢,٥-	٢ ٣/٤
بنود تذكيرية											
الاقتصادات النامية الرئيسية[هـ]											
الصين	١٢,٩	٨,٥	١١,١	١١,٣	٤,٣	٣,٩	٨,٠	١٣,٢	١٣,٤	١١,٥	١٠
البرازيل	٨,٠	٧,٦	٣,٤	٠,١	٣,٢	٤,٤-	٠,٩	٠,٩-	٤,١	٤,٠	٤
الهند	٤,٥	٤,٨	٤,٥	٩,٦	٥,٢	٥,٥	٢,٠	٤,٠	٣,٨	٥,٠	٥ ٣/٤
جمهورية كوريا	٥,١	١٢,٠	١١,١	١١,٥	٦,١	٩,٠	٨,٤	٤,٧	٥,٥	٨,٠	٧ ١/٢
المكسيك	٢,٦	٣,٨-	١,٨	١,٤	٣,١	٤,٤	٣,٦	٢,٦	٠,٤	٣,٠	٣ ١/٢
ايران (جمهورية - الاسلامية)	١,٥-	٨,٠-	٢,٥-	٢,٠-	٤,٠	١٠,٠	٦,٠	٦,٠	٤,٠	٤,٠-	١
تايوان (مقاطعة الصين)	٥,٠	١١,٦	١٢,٣	٧,٣	٧,٦	٥,٠	٧,٢	٦,٦	٦,٠	٦,١	٦ ١/٢
اندونيسيا	١,٩	٣,٠	٣,٦	٦,٥	٧,٤	٧,٤	٦,٦	٦,٣	٦,٥	٦,٨	٧
الأرجنتين	٤,٤-	٦,١	٢,١	٢,٨-	٦,٢-	٠,٤	٨,٩	٨,٧	٦,٤	٥,٠	٥
جنوب افريقيا	١,٢-	٠,٠	٢,١	٤,٢	٢,٤	٠,٣-	١,٠-	٢,٢-	١,٢	٢,٠	٣
المملكة العربية السعودية	٩,١-	١٣,٤	١,٤-	٧,٦	٠,٢	٩,٠	٦,٠	٣,٠	١,٥	٣,٠-	١
تركيا	٥,١	٧,٥	٢,٢	٢,٢	٠,٤-	٩,٢	٠,٧	٦,٤	٧,٦	٥,٠-	٢ ١/٢
تايلند	٤,١	٣,٥	٧,١	١٣,٢	١٢,٢	١٠,٠	٨,٠	٧,٤	٨,٠	٨,٣	٨ ١/٢
أقل البلدان نموا	٢,٠	٣,٠	٠,٩	١,١	٢,٢	٢,٢	١,٣	٣,١	٢,٩	٣,٣	٤

حواشي الجدول ٦

المصدر: الأمم المتحدة/ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(أ) تقدير أولي.

(ب) توقعات، تستند جزئيا الى مشروع لينك.

(ج) تشمل ٩٢ بلدا تضم ٩٨ في المائة من سكان جميع البلدان النامية.

(د) باستثناء نيجيريا وجنوب افريقيا.

(هـ) مدرجة حسب الترتيب التنازلي لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

الجدول ألف - ٧ - التجارة العالمية: معدلات نمو الأحجام، ١٩٨٥-١٩٩٥

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤[أ]	١٩٩٥[ب]
التجارة العالمية[ج]	٣,٤	٤,٩	٥,٣	٩,٠	٧,٧	٥,٤	٥,١	٦,٠	٣,٩	٧,١	٧
حجم الصادرات											
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ومنها	٤,٩	٢,٤	٤,٣	٨,٧	٧,٣	٥,١	٣,٦	٤,٤	٢,٥	٥,٥	٦
أمريكا الشمالية	٢,٧	٥,٨	٦,٦	١٧,٩	٨,٧	٧,٠	٦,٣	٨,١	٦,٨	٧,٥	٨ ١/٢
أوروبا الغربية	٤,٨	٢,٣	٤,٢	٥,٩	٧,٦	♦٤,٢	٢,٤	٣,٣	١,٣	٥,٥	٥ ٣/٤
اليابان	٥,٦	-٠,٧	٠,٤	٥,٩	٤,٣	٥,٣	٢,٥	١,٥	-٢,٥	١,٤	٣/٤
البلدان النامية	-٠,١	١٥,١	٦,٠	٧,٥	٩,٦	٨,٧	٨,٥	٨,١	٧,٦	٩,٠	١٠ ١/٤
أمريكا اللاتينية	-٠,٢	-١,٢	٤,٩	٦,١	٧,٠	٢,٧	٥,٠	٣,٩	٩,٣	٤,٩	٨ ١/٤
افريقيا	١,١	٢٩,٤	١,٣	٣,٣	١,٧	١٠,٤	٦,٤	٥,٠	-٠,٨	١,٨	٤ ٣/٤
غرب آسيا	-٥,٥	٤٨,٢	-١٤,٤	١٦,٨	٦,٩	٢,٢	٤,٢	٦,٩	٧,٦	١,٢	٤ ١/٢
جنوب وشرق آسيا	٠,٨	١٩,٨	١٧,٣	١٣,٣	١٠,٨	٧,٤	١٦,٢	١١,٥	١٢,٤	١٣,٢	١٢ ٣/٤
الصين	٧,٦	١٧,٩	١١,٨	١٠,٢	٨,٤	١٤,٤	١٨,٤	١٦,٨	٩,٢	٢٩,٠	١٤ ١/٤
البحر الأبيض المتوسط	٩,٠	-٤,١	١٠,٨	٠,٩	٢,٥	٨,٤	٢,٩	-٤,٧	-١,٠	٠,٦	٤
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	-٠,٨	٤,٠	٢,٤	٤,٥	-١,٠	♦٩,٦-	-١٨,١	..	..	..	..
حجم الواردات											
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ومنها	٥,٥	٧,٣	٦,٨	٨,٤	٧,٣	٤,٦	٣,٠	٤,٨	١,٣	٦,٢	٦
أمريكا الشمالية	٦,٦	٩,٦	٣,٧	٦,٢	٤,٥	١,٤	١,٣	١٠,٣	١٢,٢	١٠,٩	٧ ١/٤
أوروبا الغربية	٥,٧	٦,٢	٨,٢	٧,٧	٨,٢	♦٦,١	٣,٧	٣,٣	-٣,٧	٣,٧	٥ ١/٢
اليابان	١,١	٩,٥	٩,٢	١٧,٩	٧,٩	٥,٧	٤,٠	-٠,٤	٢,٩	٥,٨	٣ ١/٢
البلدان النامية	-٣,٢	-٣,٥	٢,٤	١٣,٨	٨,٥	٥,٥	١٢,٩	١١,٥	١٠,٨	١١,٥	٩
أمريكا اللاتينية	٣,٠	٠,٩	٠,٧	٥,٠	٤,٣	٦,١	١٩,٠	١٩,٨	١١,٧	١٢,٦	٨
افريقيا	-١٥,٧	-٤,٨	-١٠,٥	٨,٩	٠,٦	٠,٤	١,٨	٧,٣	-١,٠	٣,٩	٦ ١/٢
غرب آسيا	-١٤,٧	-١٦,٠	-١٠,٤	٤,٤	٣,٣	-٣,٤	١٣,٧	١٢,١	-٣,٣	٠,٥	صفر
جنوب وشرق آسيا	-٢,٦	٢,٢	١٤,٩	٢٢,٠	١٣,٢	١٠,١	١٥,٠	٩,٩	١٢,٢	١٤,٩	١١ ١/٤
الصين	٥٧,١	-٦,٠	-٨,٦	١٩,٣	٦,٢	-١٤,٠	٢٠,٣	٢٤,٣	٢٩,٦	١٢,٩	١١ ١/٤
البحر الأبيض المتوسط	٤,٦	-٤,٥	٢,٨	١,٥	٩,٩	١٧,٧	-٨,٢	-٥,٠	٢٤,٨	٣,٨	٣ ١/٤
الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	٥,١	-٠,٨	١,٠	٣,٧	٥,١	♦٥,٠-	-٢٤,٨	..	..	..	..

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

♦ تشير إلى انقطاع في السلسلة.

(أ) تقدير أولي

(ب) توقعات تستند جزئيا إلى مشروع لينك.

(ج) متوسط معدلات النمو السنوي لحجمي الصادرات والواردات العالمية، باستثناء الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال (نظرا لعدم اكتمال البيانات).

الجدول ألف - ٨ - الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية الأولية المصدرة من البلدان النامية، ١٩٨٤-١٩٩٤

(١٩٨٥ = ١٠٠)

	الأغذية	المشروبات المدارية	الزيوت النباتية والبذور الزيتية	المواد الأولية الزراعية	المعادن والفلزات	رقم قياسي موحد		أسعار المصنوعات[أ]	الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية[ب]	بند تذكيري: النفط الخام[ج]
						دولار	حقوق السحب الخاصة			
١٩٨٤	١١٦	١١٠	١٤٤	١١١	١٠٥	١١٤	١١٢	١٠٠	١١٤	١٠٢
١٩٨٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦	١١٠	١٢٤	٦٢	١٠٢	٩٥	١٠٤	٩٠	١٢٠	٨٧	٤٧
١٩٨٧	١١٧	٨١	٧٣	١١٩	١١٣	١٠٧	٨٤	١٣٥	٧٩	٦٢
١٩٨٨	١٥٢	٨٢	٩٦	١٢٩	١٦٤	١٣٥	١٠٢	١٤٤	٩٤	٥٢
١٩٨٩	١٦١	٧٠	٨٥	١٢٩	١٦٤	١٣٥	١٠٧	١٤٣	٩٤	٦٣
١٩٩٠	١٥١	٦٢	٧٤	١٣٥	١٤٨	١٢٧	٩٥	١٥٨	٨٠	٨١
١٩٩١	١٤١	٥٧	٨٠	١٢٧	١٣٤	١١٨	٨٨	١٥٧	٧٥	٦٨
١٩٩٢	١٣٨	٤٩	٨٦	١٢٤	١٢٩	١١٥	٨٣	١٦٢	٧١	٦٧
١٩٩٣	١٣٩	٥٢	٨٥	١٢٠	١١٠	١١١	٨١	١٥٧	٧١	٥٩
١٩٩٣ أولا	١٣٩	٥١	٨٤	١٢٤	١٢٠	١١٣	٨٣	١٥٥	٧٣	٦٠
ثانيا	١٣٨	٤٦	٨٢	١٢٠	١١٠	١٠٩	٧٩	١٥٩	٦٩	٦١
ثالثا	١٣٣	٥٤	٨٦	١١٨	١٠٨	١٠٨	٧٨	١٥٦	٧٠	٥٧
رابعا	١٤٦	٥٨	٩٠	١١٩	١٠٢	١١٣	٨٢	١٥٨	٧١	٥٢
١٩٩٤ أولا	١٥٩	٥٩	٩٦	١٢٧	١٠٩	١٢١	٨٨	١٥٣	٧٩	٥١
ثانيا	١٥١	٧٧	١٠٢	١٣٢	١١٨	١٢٤	٨٩	١٥٧	٧٩	٥٨
ثالثا	١٤٩	١٢٢	١٠٧	١٣٨	١٢٩	١٣٥	٩٤	١٥٨	٨٥	٦١

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) "النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية"، والأمم المتحدة، "النشرة الشهرية للإحصائيات".

(أ) قيمة وحدة الصادرات من المصنوعات المصدرة من الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو. وجرى تحريك أساس الرقم القياسي الأصلي إلى ١٩٨٥.

(ب) جرى خصم التضخم من الرقم القياسي الدولاري باستخدام قيمة الوحدة من صادرات المصنوعات من الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو.

(ج) سعر نفط منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، وهو متوسط السعر الحاضر لمجموعة من سبعة من خامات بلدان الأوبك، (التوليفة الصحراوية، وخام ماينا‌س، وخام بوني الخفيف، والخام العربي الخفيف، وخام دبي، وخام ت. ج. الخفيف وخام البرزخ).

- - - - -